

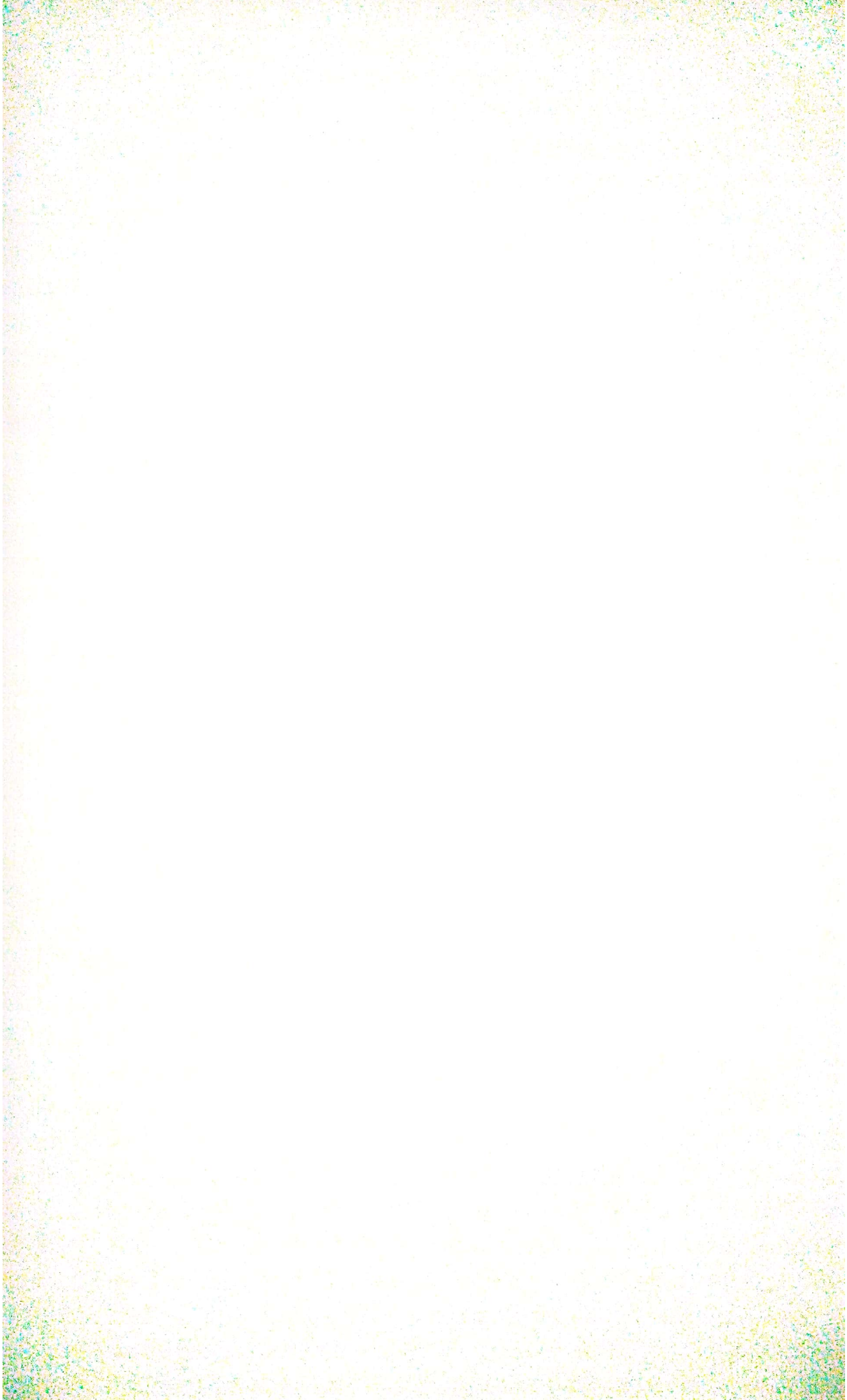
الغائية عند المعتزلة

دكتور

خالد علي عباس القط

دكتوراه في العقيدة والفلسفة

والفقه الإسلامية والمعاصرة ومقارنة الأديان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: (وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

صدق الله العظيم

[سورة: طه - الآية: ١١٤]

البحث

يبرز هذا البحث مفهوم (الغائية عند المعتزلة)، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأفعال الإلهية، والأفعال الإنسانية لإثبات العدالة الإلهية، وحرية الإرادة الإنسانية.

وذلك من خلال الحديث عن:- عوامل نشأة علم الكلام الإسلامي، وأصول المعتزلة الخمسة، ثم بيان مفهوم (الغائية) لغة واصطلاحاً لدى المدارس الفكرية الإسلامية - الفلاسفة والأصوليين والمنكلمين -، ثم إبراز مفهوم (اللفظ الإلهي)، وبيان مظاهره التي تتمثل في:-

(إرسال الرسل ومهمة الإعلام بالتكليف الإنساني، منح الله تعالى العقل للعباد، وتكليف العباد ما يطيقونه، وإثبات حرية الإرادة الإنسانية، وتفسير وجود الشر في العالم، والعدالة الإلهية، والتوفيق والهداية الإلهية للعباد، وتحقيق الوعد والوعيد الإلهي على الفعل الإنساني)، وموقف أهل السنة منها.

المقدمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى، ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.

والصلاة والسلام على الحبيب الكريم محمد بن عبد الله ﷺ، سيد الخلق طيب القلوب ومنيرها، وعافية الأبدان وشفائها، الذي بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وكشف الغمة، وترك أمته على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك. وبعد،

لقد بعث الله تعالى رسوله ﷺ، والعرب متنافرون لا تجمعهم جامعة، كأنهم ذرات الرمال المتناثرة، فجمعهم الله تعالى على الهدى، والحق بالإسلام، وألف بين قلوبهم فأصبحوا بنعمته إخوانا، لا عصبية تفرقهم، ولا حزبية تشتت جمعهم، وقد ترك الحبيب الكريم ﷺ للمسلمين ما إن تمسكوا به لن يضلوا أبدا: (كتاب الله وسنته) .

ولقد مرت الأمة الإسلامية بأحداث جسام، كانت أعظمها وفاة الحبيب الكريم ﷺ، قاصمة الظهر ومصيبة العمر... ثم ظهور حركات المرتدين... ومآلعي الزكاة... والمتنبئين.

وفي آخر عهد ذي النورين، بدأت العصبية العربية التي أخذ جذوتها الإسلام، توري نارا، ثم اشتعلت بعد استشهاد (عثمان بن عفان)، وزاد من حدة الخلاف التنافس على الخلافة السياسية، فتحطمت وحدة الأمة، وانقسمت إلى شيع وأحزاب، وقامت بينهم حروب مدمرة، ومذابح رهيبه ذهب ضحيتها كثير من الصحابة والتابعين، وقادة المسلمين.

ولقد كان للخلاف بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان، ثم التحكيم بينهما أثرٌ بعيد في انقسام الأمة، ونشأة الأحزاب، والفرق الدينية، والسياسية المختلفة، ذلك لأنه: " ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثلما سل علي الإمامة في كل زمان "، فقد حاول بعض أتباع كل حزب أن يدعم ما يدعي بالقرآن الكريم، والسنة، فتأول بعضهم القرآن الكريم، وفسروا بعض نصوص الحديث الشريف بما لا تحتمله، ولما لم يجد بعضهم في هذين الأصلين سبيلاً إلى غايته لكثرة حفاظ القرآن الكريم والحديث النبوي، لجأ بعضهم إلى وضع الأحاديث، والكذب على رسول الله ﷺ، فظهرت أحاديث عن فضائل الخلفاء الأربعة، وغيرهم من رؤساء الفرق، وزعماء الأحزاب، كما ظهرت أحاديث صريحة في دعم المذاهب السياسية، والفرق الدينية وغير ذلك، فإذا أضفنا إلى ذلك دخول أهل الحضارات، والديانات القديمة في الإسلام، غير أن بعضهم فسر تعاليمه متأثراً بمعتقداته السابقة، فأثاروا كثيراً من المشكلات حول الجبر، والاختيار، وصفات الله تعالى.... وغيرها

وبجانب هذا الفريق دخل أفواج منهم الإسلام، وقلوبهم تفيض حقدًا، وبغضاً للإسلام والمسلمين، وما دخلوا إلا للكيد له، وتدميره من داخله، فتظاهروا بالصلاح والتقوى وحب آل الرسول الكريم ﷺ، حتى وثق فيهم العامة، واطمأن إليهم الخاصة، فبدؤوا ينشرون الشبه التي تشكك الناس في عقيدتهم، ويبثون الأفكار المضللة للعقول، والمذاهب المنحرفة عن الحق التي تذهب بصفاء العقيدة الإسلامية، ونقاها، وشوهوا جمال الإسلام بما أقصوه عليه من بدع، وخرافات، وتأويلات، وأحاديث موضوعة مكذوبة، فظهر المتشيعون الذين شايعوا الإمام عليا بن أبي طالب، ومنهم انبثق الغلاة في حقه، وظهرت كذلك

الخوارج عليه حينما ارتضى بالتحكيم مع معاوية بن أبي سفيان، وتكفيرهم لهما،
وفى الوقت نفسه

وقفت طائفة من المسلمين بعيدة عن الخلاف السياسي، لا تقطع فيه برأي، وإنما
ترجئ الأمر إلى الله، يحكم فيه بما يشاء وسموا بالمرجئة...، وظهرت المجسمة
المشبهة للذات الإلهية...، ثم ظهرت المعتزلة حاملة راية التنزيه الخالص - كما
يروون أنفسهم -، والدفاع عن الإسلام ضد أعدائه من المجسمة، وأصحاب
الديانات، والمذاهب الأخرى، وضد الحكم الظالم الذي حاول أن يبرر ظلمه علي
الناس، انطلاقاً مما هو مكتوب مقدر عليهم، ولا دخل لهم فيه، وغير ذلك من
القضايا العقدية التي ظهرت أواخر عصر الصحابة، ثم عصر بني أمية، وبني
العباس، فنشأ بذلك علم سمي بعلم الكلام، أو علم التوحيد، أو علم أصول الدين، له
أهدافه، ومقاصده، وأصول، وفروع، وله رجاله، ومدارسه. (1)

فإذا أضفنا إلى ما سبق:-

* دعوة القرآن الكريم إلى التفكير، والتأمل، وحثه على النظر، والتدبر في ملكوت
السموات، والأرض، بغية الوصول إلى معرفة الله تعالى خالق الكون كله، ومن
ثم اشتملت آيات القرآن الكريم على مبادئ عامة كونت النظام العقلي الإسلامي
في بدايته.

* وترجمة العلوم والمصنفات الأجنبية إلى العالم الإسلامي، ويتمثل ذلك العامل
في إطلاق قيود الفكر في العصر العباسي، الذي اشتغل خلفاؤه بالعلم
والأدب، وأمروا بنقل المصنفات الأجنبية من
اليونانية، والفارسية، والسريانية، والهندية إلى اللغة العربية، وكان من بينها كتب
الفلسفة، والرياضة، والمنطق، وقد عكف المسلمون على دراسة المنطق، والإلهيات،

فوقفوا على قواعد للجدل تخالف ما ألفوه، وعلى مذاهب فلسفية لم يكن للمسلمين بها علم من قبل، ومن ثم فقد تنبه علماء الكلام أن في هذه المذاهب أموراً تصادم الدين، فتعرضوا للرد عليها، وأموراً، وآراءً يمكن أن يستفاد بها في نصره الدين الإسلامي، والتي اعتبرت كمقدمات مزجوا بها الفلسفة بالدين، فأصبح علم الكلام الإسلامي مدافعاً عن العقيدة الإسلامية، وحفظ عقيدة أهل السلف، وحراستها عن تشويش أهل البدع، حيث ألقى الله تعالى إلى عباده على لسان رسوله ﷺ عقيدة هي الحق على ما فيه صلاح دينهم، ودنياهم، ثم ألقى الشيطان في وساوس المبتدعة أموراً مخالفة للسنة، فكادوا يشوشون عقيدة الحق على أهلها، فأنشأ الله تعالى طائفة المتكلمين، وحرك دواعيهم لنصرة الإسلام بكلام مرتب يكشف عن تلبيسات أهل البدعة المحدثّة على خلاف السنة المأثورة، فمنه نشأ علم الكلام وأهله". (٢)

هكذا تجمعت هذه العوامل لنشأة علم الكلام الإسلامي، علي أن العامل الأساسي الذي دارت عليه الخلافات بين الفرق هو: - النزاع بين علي، ومعاوية على السلطة، ذلك لأن هذا النزاع ارتبط بنشوء الخوارج والشيعة، والمرجئة، والمعتزلة، والقائلين بتناسخ الأرواح، ومذهب أهل الحقيقة والشريعة والفرق الباطنية، وأصحاب الرموز والأسرار، ولقد وضعت كل فرقة أصولاً عقديّة لمن ينتمون إليها تمييزاً عن مخالفيهم المناهضين لآرائهم. (٣)

ومن أقدم الفرق الإسلامية ظهوراً ومزاولة لعلم الكلام الإسلامي: - المعتزلة، ومن ألقابها كذلك: - ١- أهل العدل والتوحيد

٢- المجوسية - لإقرارهم بأن الخير من الله والشر من العبد، وهو يشبه مذهب الثنوية والمجوس الذي يقرر وجود إلهين: أحدهما للخير والآخر للشر.

٣- الوعديّة - لما اشتهروا به من قولهم بإنفاذ الوعد والوعيد لا محالة.

٤- المعطلّة - وذلك لنفيم الصفات الإلهية وتعطيها وتأويلها تأويلا أخرجها عن معناها الحقيقي الوارد في القرآن الكريم والسنة النبوية.

٥- القدرية - وذلك لاعتقادهم إنكار القدر وإسناد أفعال العباد إلى قدرتهم.

ولقد ظهرت المعتزلة في البصرة في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، ويرجع أصلها إلى مؤسسها واصل بن عطاء ١٣١هـ، واختلفه مع عمرو بن عبيد ١٤٢هـ، والحسن البصري ١١٠هـ في مسألة المسلم المرتكب للكبيرة، فحكم واصل بن عطاء بكونه ليس مؤمنا مطلقا، ولا كافرا مطلقا، بل هو في منزلة بين المنزلتين، ثم قام فاعتزل إلي اسطوانة في المسجد يقرر ما أجابه، حتى قال الحسن البصري: - لقد اعتزل عنا واصل بن عطاء، فسمى هو وأصحابه بالمعتزلة، واتخذوا لأنفسهم مذهباً أقاموه علي أصول خمسة، اعتبروها أصول الدين التي يجب علي المكلف أن يؤمن بها قبل معرفة الفقه والشرع وهي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. (٤)

ومن بين هذه الأصول عقائد هي من صميم الفكر المعتزلي ولعل من أهمها عقيدة:-

الغائية، أو الصلاح والأصلح، ذلك لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالأفعال الإلهية، والإنسانية، لإبراز وتحقيق العدالة الإلهية، وإثبات حرية الإرادة الإنسانية، وما تشتمل عليه هذه العقيدة من مظاهر اللطف الإلهي التي تتمثل في: منح العقل للعباد، ودوره في معرفة الحق، والحسن، والقبح قبل ورود الشرع، وإرسال الأنبياء والرسل ومهمة الإعلام بالتكليف، وتكليف العباد ما يطيقونه،

وإثبات حرية الإرادة الإنسانية، وتفسير وجود الشر في العالم، والعدالة الإلهية المطلقة، والتوفيق الإلهي للعباد، وتحقيق الوعد والوعد الإلهي على الفعل الإنساني، متخبرين ما يعتقد معتزلة بغداد تجاه هذه العقائد

فكان ذلك البحث حيث بيان مفهوم ومظاهر:

((الغائية عند المعتزلة))

والذي يتكون من: مقدمة، وتمهيد، ومبحث، وخاتمة.

فالمقدمة: تناولت - بإيجاز - عوامل نشأة علم الكلام الإسلامي

أما التمهيد: فيتكون من مسألتين

الأولى - تتناول أصول المعتزلة الخمسة.

حيث تعرض: مفهوم التوحيد، والعدل، والوعد والوعد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من خلال تصور المعتزلة لهذه الأصول وما ترتب عنها.

الثانية - تعكس مفهوم الغائية لغة واصطلاحاً.

حيث تبين اختلاف المدارس الفكرية - فلاسفة، ومتكلمين، وأصوليين - حول مفهوم الغائية، وارتباطه بالهدف المرجو منه، وارتباطه بالموضوع المتناول لديهم.

أما المبحث: فعنوانه: (الغائية عند المعتزلة)

حيث يوضح: مفهوم الغائية - عند المعتزلة -، وارتباطه باللفظ الإلهي، وأنواعه في القرآن الكريم، ثم بيان مظاهر اللفظ الإلهي المتمثلة في: -

إرسال الأنبياء والرسل ومهمة الإعلام بالتكليف، ومنح العقل للعباد ودوره في معرفة الحق والحسن والقبح قبل ورود الشرع، وتكليف العباد ما يطيقونه، وإثبات حرية الإرادة الإنسانية، وتفسير وجود الشر في العالم، والتوفيق والهداية الإلهية للعباد، وإثابة المطيع، وعقاب العصاة تحقيقاً لمبدأ الوعد والوعيد الإلهي على الفعل الإنساني، من أجل منفعة وصلاح العباد، وفعل ما هو أصلح لهم، وموقف أهل السنة والجماعة منها.

أما الخاتمة: ففيها إجمال لما تضمنه البحث والنتائج المستفادة منه.

المسألة الأولى: (أصول المعتزلة الخمسة)

للمعتزلة أصول خمسة اعتقادية لا يسمى المعتزلي معتزليا إلا إذا اعتقد بهذه الأصول وهي :-

(التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)

١- أصل التوحيد عند المعتزلة:-

رؤية المعتزلة للتوحيد هي في حقيقتها تمثل رد فعل مضاد للأفكار التشبيهية، والتجسيمية المخالفة لحقيقة تنزيه الله تعالى عن مشابهته للمخلوقين، ومن ثم انبروا يحاربون كل مذهب، ويفندون كل قول يروونه متعارضاً مع مبدأ الوحدانية، يجعل الله شريكاً، أو يشبهه الله بخلقه، أو شبه خلقه به. (٥)

فكثير من هذه الآراء انبثقت من أصحاب العقائد كاليهود، والنصارى، تعكس نزعة التجسيم، والتشبيه، والتعدد المنافي للتوحيد، وبعض من الفرق الإسلامية الغلاة.

فاليهود قد شبهوا الله تعالى بخلقه فيرون - على سبيل المثال - أن الله تعالى قد ندم وحزن كالإنسان، وذلك كما جاء في سفر (التكوين ٦ : ٦):-

" ورأى الرب أن شر الإنسان قد كثر في الأرض.. فعزا قلبه - قلب الرب - الأسف والحزن، لأنه خلق الإنسان، فقال أمحو الإنسان الذي خلقتة على وجه الأرض مع سائر الناس، والحيوانات، والزواحف، وطيور السماء، لأنني حزين أني خلقتة " !! (٦)

والنصارى قد وقعوا في التعدد المنافي للتوحيد حيث اعتقدوا بأقانيم ثلاثة هي:-
الآب، الابن، الروح القدس تكوّن الذات الإلهية !!

والمجوسية قد رفعت شعار التعدد، حيث قالت بالهين أحدهما (يزدان) إله
النور، والخير، والآخر
(أهرمن) إله الظلام، والشر !!^(٧)

وهناك من يشبهون المخلوق بالخالق في خصائص الإلهية، وذلك مثل قول
السبئية (أتباع عبد الله بن سبأ):- بإلهية علي بن أبي طالب، فعندما قتل علي
زعم (عبد الله بن سبأ) أنه لم يمّت، بل صعد إلى السماء كما صعد عيسى ابن
مريم، وأن الرعد صوته، والبرق سوطه، وأنه سينزل إلى الأرض كي يملؤها
عدلاً وسلاماً!!^(٨).

وهناك قول المقاتلية (أتباع مقاتل بن سليمان ١٥٠هـ)، وأصل مذهبهم التشبيه،
ووصف الله بالجسم

وقد حكى الأشعري (٣٢٤هـ) في مقالاته عن مقاتل أنه زعم: "أن الله تعالى
جسم من الأجسام، وأنه جثة على صورة الإنسان، له لحم ودم وشعر وجوارح
وأعضاء من رجل ويد ولسان وعينين".^(٩)

فمن خلال ما سبق من نزعة الإفراط في التشبيه، كانت رؤية المعتزلة التنزيهية
تجاه التوحيد الإلهي

والتي بينها الأشعري قائلاً:-

"أجمعت المعتزلة على أن الله تعالى:- واحد ليس كمثل شيء وهو السميع
البصير، وأنه ليس بجسم، ولا شبح، ولا جثة، ولا صورة، ولا لحم، ولا دم، ولا

شخص، ولا جوهر، ولا عرض، ولا بذى لون ولا رائحة، ولا بذى حرارة، ولا رطوبة، ولا يبوسة، ولا طول، ولا عرض، ولا عمق، ولا اجتماع ولا افتراق، ولا يتحرك ولا يسكن، وليس بذى يمين ولا شمال، ولا أمام، ولا خلف، ولا فوق ولا تحت، ولا يحيط به مكان ولا يجرى عليه زمان، وكل ما يخطر بالبال وتصور بالوهم فغير مشبه له... وهو القديم وحده، ولا قديم غيره، ولا إله سواه، ولا شريك له في ملكه، ولا وزير له في سلطانه، ولا معين على إنشاء ما أنشأ، وخلق ما خلق سبحانه وتعالى ليس كمثل شيء". (١٠)

هكذا يتضح مما سبق أن هناك اتجاهين: -

أحدهما - وفيه يفوق الإنسان في التنزيه، وإبعاد الإله عما يظن أنه غير لائق به، فيظل الإنسان يتمادى في السلب، حتى يبدو الإله وكأنه فكرة مجردة كما في تصور المعتزلة السابق.

ثانيهما - وفيه يتطرف الإنسان في جانب التشبيه، أو الإثبات حتى ينتهي تصوره بنسبة الجسدية لله تعالى كما في تصور المشبهة المجسمة. !! (١١)

وانطلاقاً مما سبق، فقد حذر العارف الصوفي سهل التستري (٨١٥م - ٨٩٦م) من التطرف في أي اتجاه منفرد لجانبى التنزيه، والتشبيه حيث يقول " لا يخرجكم تنزيه الله إلى التلاشي، ولا يخرجكم تشبيهه إلى الجسد ". (١٢)

ومن ناحية أخرى قسم المعتزلة الصفات الإلهية قسمين: -

الصفات السلبية - وهى التي تسلب عن الله تعالى ما لا يليق بكمال الله تعالى مثل مخالفته للحوادث التي تعنى نفى وسلب المشابهة عن الله تعالى، والوحدانية التي تعنى سلب الشريك، والتعدد مع الله تعالى.

والصفات الثبوتية - والتي تشمل صفات الذات، وصفات الأفعال، والصفات
الخبرية.

ومما لا شك فيه أن الصفات الإلهية عند المعتزلة قائمة على عدة أسس: -

الأول- إن الوصف الأخص الذي قالوا به يرجع إلى أمر سلبي، يهدف إلى تنزيه
الله تعالى، ووصفه بالتفرد، وعدم مشاركة المخلوق. (١٣)

الثاني - الصفات الإلهية هي عين الذات، وليست زائدة على ذات الله تعالى ،
ذلك لأنه ليس في الأزل سوى ذات الله تعالى وحده، وصفاته عين ذاته، وأن تلك
الصفات ليست أشياء، وأن ذات الله شيء آخر محتاج إليها، وعلى ذلك فإن الله
تعالى قادر لا بقدرة، ولكن قادر بذاته، لأنه تعالى لو كان قادراً بقدرة، لكان جسماً
محللاً للأعراض وهذا محال!! (١٤)

يقول القاضي عبد الجبار (٣٤٠هـ - ٤١٥هـ) في حديثه عن صفات الله
تعالى: -

" اعلم أن القديم عز وجل يوصف بأنه قادر، والمراد بذلك أنه يختص بحال لكونه
عليها يصح منه إيجاد الأفعال، ويستحيل المنع عليه، وأنه قادر فيما لم يزل، ولا
يزال لأنه استحق هذه الصفة لا لعله متجددة بل لذاته..، ويوصف بأنه
صمد، ويراد به أنه مصمود إليه في الحوائج..، ويوصف بأنه تعالى عزيز، أي
معناه أنه لا تحلقه ذلة ولا إهتضام..، ويوصف بأنه تعالى عالم، أي مختص بحال
لاختصاصه بها تأتي الأفعال المحكمة منه، وأنه تعالى عالم فيما لم يزل، عالم
بجميع المعلومات..

ويوصف بأنه بصير عالم...، ويوصف بأنه حي لنفى الموت عنه...، ويوصف بأنه تعالى قديم، ويراد به أنه لا أول لوجوده، وأن الذي يخص بهذه التسمية هو الله تعالى دون سائر الموجودات...، ويوصف بأنه تعالى سميع بصير، ويراد بذلك أنه على حال اختصاصه بها يدرك المسموع والمبصر إذا وجدا...، ويوصف بأنه تعالى واحد في القدم والإلهية". (١٥)

أما فيما يسمى بالصفات الخبرية، فإن المعتزلة قد أولت الصفات الخبرية تأويلاً يليق بجلال الله تعالى يتلاءم مع مفهومهم للتوحيد، وتنزيه الله تعالى، فاليد تعنى القدرة، والعين تعنى الرحمة والعناية، والنظر يراد به الانتظار، والاستواء يعنى الاستيلاء والقصد والقهر، والوجه يعنى ذات الله تعالى. (١٦)

وقد نتج عن هذا الأصل ما يلي:-

١- نفي الصفات الإلهية التي ارتضاها الله تعالى لنفسه، وصرحت بها آيات القرآن الكريم، وأحاديث الرسول المصطفى ﷺ، فكانوا بحق معطلة للصفات الإلهية.

وهل يتصور كمال الذات الإلهية المقدس دون صفات !!؟

وأي خطأ في إثبات الأسماء والصفات الإلهية مع نفي مماثلة المخلوقات، إثبات بلا تشبيه، وتنزيه بلا تعطيل، كما ثبت ذلك في القرآن الكريم والسنة الصحيحة؟

٢- تأويل الصفات الخبرية التي وردت في القرآن الحكيم، والسنة الشريفة.

٣- الاعتقاد بخلق القرآن الكريم، لنفي أزلية كلمة الله عيسى ابن مريم.

٤- نفي رؤية الله تعالى في الآخرة، علي الرغم مما ثبت في القرآن الكريم، والسنة الصحيحة تحققها وثبوتها.

٥- الخطأ في قياس الغائب على الشاهد، فما هو في حق الله تعالى، ليس مما هو في حق الإنسان ذاتا، أو صفاتا، أو أفعالا.

٢- أصل العدل عند المعتزلة:-

العدل عند المعتزلة إنما هو البحث في أفعال الله تعالى، بأن أفعاله سبحانه وتعالى كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح، وأنه عادل لا يظلم أحدا، وأنه يجب عليه فعل الصلاح والأصلح لعباده، ويجب عليه إرسال الرسل، لأن ذلك يؤدي إلي صلاح الناس، ويجب عليه الأعواض مقابل الآلام والأمراض التي ينزلها بالمكلفين وغيرهم من أنواع الحيوان، وأنه تعالى لا يخل بما هو واجب عليه، فأفعال الله كلها حسنة، وأنه تعالى منزه عن فعل القبيح، وبناء على هذا، فالله سبحانه وتعالى لا يفعل القبيح بوجه من الوجوه، وكما أنه لا يفعله، فكذلك لا يريد كما قال تعالى: ﴿والله لا يحب الفساد﴾ (البقرة/٢٠٥) ، وقوله تعالى: ﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾ (الزمر/٧).

فهذه الآيات وغيرها - كما يري القاضي عبد الجبار:- " تدل على أنه تعالى لا يريد الفساد، ولا يحبه، سواء كان من جهته، أو من جهة غيره...، وأنه لا يكذب في خبره، ولا يعذب أطفال المشركين بذنوب آبائهم، ولا يظهر المعجزة علي الكذابين، ولا يكلف العباد ما لا يطيقون، بل يقدرهم علي ما كلفهم ويعلمهم صفة ما كلفهم، ويدلهم علي ذلك، ويبين لهم ليهلك من هلك عن بينة، ويحيي من حيي عن بينة، وأنه إن كلفهم وأتوه أثابهم لا محالة، وأنه تعالى إذا آلم وأسقم، فإنما فعله لصلاحهم ومنافعهم، وإلا كان مخلا بما هو واجب....". (١٧)

وقد ترتب على مبالغة المعتزلة في هذا الأصل ما يلي:-

١- نفي أن يكون الله تعالى خالقاً لأفعال العباد، لما فيها من القبائح والشرور والمفاسد.

وهذا رفض لقوله تعالى ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ (الصفات/٩٦)، وإثبات لعجز الله أن يحدث شيء في ملكوته لا يريده تعالى الله عما يصفون.

٢- العباد خالقون لأفعالهم بإرادتهم، ذلك لأنه لو كانت أفعال العباد مخلوقة لله، لبطل الأمر والنهي، وبعثه الأنبياء، ولقبحت المساءلة والمحاسبة والمعاقبة.

وهذا الاعتقاد كذلك رفض لقوله تعالى ﴿ الله خالق كل شيء ﴾ (الرعد/١٦)، وقوله تعالى ﴿ وما تشاءون إلا أن يشاء الله ﴾ (الإنسان/٣٠).

٣- الله تعالى - عند النظام - لا يقدر على شيء من الشرور، ولا يوصف بالقدرة على المعاصي، وليست هي مقدورة لله تعالى، بل الله تعالى لا يوصف بالقدرة على أن يزيد أحداً في عذاب أهل النار. (١٨)

٤- الوجوب على الله تعالى فعل الصلاح والأصلح، وبعثة الرسل، والأعواض، والألطاف.

يلزم منه أن لا يكون سبحانه وتعالى فاعلاً مختاراً، وهو باطل بالأدلة الدالة على أن له تعالى التصرف المطلق فيما شاء من عباده.

٣- أصل المنزلة بين المنزلتين:-

هذا الأصل يقع في الكلام في أسماء الأحكام، حيث أن صاحب الكبيرة له اسم بين الاسميين، وحكم بين الحكمين، لا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسمه اسم المؤمن، وإنما يسمى فاسقاً، وكذلك فلا يكون حكمه حكم الكافر، ولا حكم المؤمن، بل يفرد له حكم ثالث، وهو الحكم بخلوده في النار في الآخرة، وهذا الحكم هو سبب

تلقب الأصل بالمنزلة بين المنزلتين، فإن صاحب الكبيرة له منزلة تتجاذبها هاتان المنزلتان، فليست منزلته منزلة الكافر، ولا منزلة المؤمن، بل له منزلة بينهما. (١٩)

وقد نتج عن مبالغة المعتزلة في هذا الأصل ما يلي:-

١- الاعتقاد بخلود صاحب الكبيرة من المؤمنين في النار !!

وكان المعتزلة قد أرادوا مساواة المسلم العاصي بالكافر والمنافق فأصبحوا سواء!!

وأن إيمان المسلم، وما فعله من خير، وأداء للفرائض الشرعية لا قيمة له.

ومما لا شك فيه أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفرةً ينقل عن الملة بالكلية، إذ لو كفر كفرةً ينقل عن الملة لكان مرتدًا يقتل على كل حال، ولا يقبل عفو، ولا القصاص، ولا تجري الحدود في الزنا، والسرقة، وشرب الخمر، وهذا القول معلوم بطلانه وفساده بالضرورة من دين الإسلام، أو أنه لا يخرج من

الإسلام والإيمان، ولا يدخل في الكفر، ولا يستحق الخلود مع الكافرين - كما قالت المعتزلة- فإن قولهم باطل أيضاً، إذ قد جعل الله مرتكب الكبيرة - كالقتل مثلا - من المؤمنين، قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى﴾ (البقرة/١٧٨) إلى أن قال: ﴿فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف﴾ (البقرة/١٧٨)، فلم يخرج القاتل من الذين آمنوا، وجعله أخاً لولي القصاص، والمراد أخوة الدين بلا ريب ونصوص الكتاب والسنة والإجماع تدل على أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل، بل يقام عليه الحد، فدل على أنه ليس بمرتد.

٢- إنكار الشفاعة المحمدية لأهل الكبائر من أمة الإسلام في الآخرة، والتي جاءت في السنة النبوية العطرة، مما يؤكد علي رفضهم أحاديث الشفاعة المحمدية للعصاة المؤمنين!!

٤- أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:-

ترى المعتزلة أن من لطف الله على العباد أنه أرسل إليهم الرسل والأنبياء لهدايتهم وتبليغهم الأوامر، والنواهي الشرعية، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فأصبح هذا الأصل من الأصول الخمسة له جانبان:

الأول- الجانب الديني حيث يوضحون فيه:- تعريف الأمر، النهي، المعروف، المنكر وشروط الأمر بالمعروف، والغرض من الأمر وحكمه.

الثاني - الجانب السياسي حيث يوضحون فيه:- موقفهم من الحاكم الجائر

أولاً: الجانب الديني:-

ترى المعتزلة أن الأمر: قول القائل لمن هو دونه في الرتبة افعل، أما النهي: قول القائل لمن هو دونه لا تفعل، والمعروف: كل فعل عرف فاعله حسنه، أما المنكر: هو كل فعل عرف فاعله قبحه، والذي يدل على وجوب الأمر، والنهي هو الكتاب، والسنة، وإجماع المسلمين مثل قوله تعالى

﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر﴾ (آل عمران / ١٨٠).

وترى المعتزلة " أن للأمر بالمعروف، والناهي عن المنكر شروطاً هي:- العلم بهما، وأن يكون المنكر حاضراً أمام الأمر، وأن أمره، ونهيه لا يؤدي إلى مضرة أعظم منه، كأن يكون نهيه عن شرب الخمر مثلاً يؤدي إلى قتل جماعة من

المسلمين وأن الغرض من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو إيقاع المعروف وزوال المنكر.

وأن المنكر على قسمين:-

الأول - منكر يتغير حاله بالإكراه مثل شرب الخمر، وضرر هذا المنكر عائد على فاعله.

الثاني - منكر يتغير حاله من غير إكراه، مثل قتل المسلم والقذف، وضرر هذا المنكر عائد على فاعله والآخرين.

أما المعروف فهو كذلك على قسمين:-

الأول - واجب، والأمر بالواجب واجب.

الثاني - ليس بواجب، أي نافلة".

وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على ضربين:-

الأول - يقوم به الأئمة، مثل إقامة الحدود، وتولية القضاة، والأمرء

الثاني - يقوم به عامة الناس، مثل النهي عن شرب الخمر، والسرقعة

أما عن حكم الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فهو فرض كفاية". (٢٠)

ثانياً: الجانب السياسي:-

الجانب السياسي يتمثل في الخروج على الحاكم الظالم الذي لا يقوم بفريضة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فأصبح هذا الجانب عندهم مرآة عاكسة لما أشاعته الدولة الأموية، وأظهرته في الحياة الاجتماعية والفكرية بتمسكها بعقيدة الجبر كي تبرر بها مظالمها - كما يرى أعداؤها - وما أحدثته ومثلته من تحول

السلطة السياسية من خلافة الشورى إلى الملك الوراثي، وما وقع منهم من مظالم، ومن ثم حاول المعتزلة إثبات حرية الإرادة الإنسانية، وعودة خلافة الشورى، ورفض الخلافة الوراثية. (٢١)

إن الخروج على الحاكم الظالم واجب أوجبه المعتزلة تحقيقاً للعدل الشامل، لكن هناك شروطاً وضوابط للخروج عليه تتمثل في: - أن يكون الخروج على الحاكم الظالم مع وجود إمام عادل يتولى إقامة الأحكام الشرعية، وأن يكون الهدف هو إزالة الظلم، وإطاعة الحق، وأن يسلك في الخروج على الحاكم أيسر السبل، ووسيلة ذلك البدء بالموعظة، والنصح باللسان، فإن لم تجد هذه الوسيلة، وجب الخروج عليه بالسلاح، وذلك لإقرار الحق وإزالة البغي. (٢٢)

٥- أصل الوعد والوعيد لدى المعتزلة:-

الوعد - هو كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير، أو دفع ضرر عنه في المستقبل

أما الوعيد - فهو كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير، أو تفويت نفع عنه في المستقبل

ويقصد به:- أن الله تعالى وعد المطيعين بالثواب، وأوعد العصاة بالعقاب، فما يحصل لهما هو من قبيل الاستحقاق على الأفعال، وليس تفضلاً من الله تعالى!!، وأنه تعالى يفعل ما وعد به، وتوعد عليه لا محالة، ولا يجوز عليه الخلف، والكذب ذلك لأن الله تعالى ما دام قد كلف عباده بالأعمال الشاقة، فلا بد أن يكون لها مقابل من الأجر، وإلا لكان ذلك ظلماً، والله منزّه عن الظلم، فلا يجوز على الله تعالى أن يوجب العمل، ولا يوجب له جزاءً، وإلا كان التكليف قبيحاً، ومن

ثم فمن خرج من الدنيا بغير توبة عن كبيرة ارتكبتها، استحق الخلود في النار!! (٢٣)

وقد ترتب على اعتقاد المعتزلة في هذا الأصل ما يلي:-

١- دخول الجنة استحقاقاً بالعمل الإنساني، وليس من فضل الله تعالى ورحمته. والحق إن دخول الجنة إنما هو بفضل الله تعالى أولاً وآخراً، وليس للعبد على ربه أي استحقاق، غير أن الله تعالى أوجب على نفسه أنه لا يظلم عمل عامل من ذكر أو أنثى، فجعل العمل من أسباب دخول الجنة، والأسباب نفسها إنما هي تفضل من الله تعالى.

٢- الوجوب على الله تعالى تحقيق ما وعد وما أوعده !!

ولا شك أن الله تعالى لا يستطيع أحد من خلقه أن يوجب عليه شيئاً لم يوجبه هو على نفسه، فالخلق عبيده، وله عليهم من النعم ما لا يقومون بشكر أقلها، ومع ذلك فإن الله تعالى لا يخلف وعده، فإنه يعطي العبد ما وعده به من الخير بحكم وعده وكرمه تعالى، وفرق بين وقوع ذلك على هذه الصفة وبين وقوعه استحقاقاً.

وكان الأمر قائم على المعاوضة بينهم وبين الله عز وجل، وهذا خطأ كبير، ذلك لأن نعمة واحدة لا تفي بها أعمال العبد مهما كثرت، ولكن الله تعالى جعل العمل مع رحمة الله تعالى ومنته من أسباب دخول الجنة.

تلك هي أصول المعتزلة الخمسة.

ونتساءل ما مفهوم الغائية عن المعتزلة ؟

وهل ترتبط الغائية بالأفعال والألطف الإلهية، والإرادة الإنسانية، لإبراز وتحقيق عدالة الله تعالى وحرية الإرادة الإنسانية ؟

المسألة الثانية:- (مفهوم الغائية لغة واصطلاحاً)

الغائية لغة:- الغرض الذي يقوم في ذهن الإنسان، ويتجه إلى تحقيقه، فيدفعه ذلك إلى تنفيذ الوسائل، والأسباب التي توصله إلى ذلك الغرض.

وبمعنى آخر:- هي ما لأجله إقدام الفاعل على فعله من أجل تحقيقه. (٢٤)

الغائية اصطلاحاً:- هي:- كل ما يتجه عن قصد إلى هدف معين.

ويختلف مفهوم الغائية بين المدارس الفكرية وفقاً لموضوعها، والمقصد المرجو منها.

* فإذا كان المفهوم موضوعه (الفعل الإلهي)، فيصبح الحديث عن العلة الغائية من خلق الله تعالى للأشياء لحكم، ومصالح، وأهداف كثيرة تعود على العباد أنفسهم.

* أما إذا كان المفهوم متعلقاً (بوجود الله تعالى)، فيصبح الحديث هنا عن دليل أساسي من أدلة إثبات الألوهية بوجه خاص، والدين بوجه عام، يسمى دليل العلة الغائية أو دليل الحكمة أو دليل النظام أو دليل القرآن، إذ كثير من آياته الكريمة تدور حوله.

ويعني الدليل الغائي:- أن النظر في تركيب العالم يقتضى تحقيق حكمة، أو غاية يعمل من أجلها الكون، كما يقتضى إثبات صانع حكيم مدبر لهذا النظام، ومن ثم يعتبر من أوضح الأدلة وأقواها في البرهنة على وجود الله تعالى.

١- العلة الغائية عند الفلاسفة الحكماء:-

لا شك أن العلة الغائية هي إحدى أجزاء العلة التامة الأربع - المادية، الصورية، الفاعلة والغائية - ويراد منها:- ما تُخرج الفاعل من القوة إلى الفعل، ومن

الإمكان إلى الوجود، ويكون مقدّمة صورة وذهناً، ومؤخّرة وجوداً، وتحققاً، فهي السبب لخروج الفاعل عن كونه فاعلاً بالقوّة إلى كونه فاعلاً بالفعل، ولا يمكن تصوّر العلة الغائيّة - إذا قسنا ما يفعله النجار لصنع سرير - بهذا المعنى في فعل الله سبحانه وتعالى لغناه المطلق في مقام الذات، والوصف، والفعل، فكما أنّه تامّ في مقام الوجود، تامّ في مقام الفعل، فلا يحتاج في الإيجاد إلى شيء وراء ذاته، وإلاّ فلو كانت فاعليّة الحقّ كفاعليّة الإنسان، الذي لا يقوم بالإيجاد والخلق، إلّا لأجل الغاية المترتبة عليه، لكان ناقصاً في مقام الفاعليّة، مستكملاً بشيء وراء ذاته وهو لا يجتمع مع غناه المطلق. (٢٥)

٢- العلة عند الأصوليين:-

هناك ربط بين العلة والحكمة.

فالعلة:- هي الوصف الظاهر المنضبط المعرف للحكم.

مثال: جعل الشارع قطع يد السارق حداً من الحدود، فالسرقة هي علة هذا الحكم، وهي أوصاف ظاهرة منضبطة لا تختلف من شخص لآخر، أو من مكان لآخر. أما الحكمة:- فهي

المصلحة التي قصد الشارع من تشريع الحكم تحقيقتها، أو تكميلها، أو المفسدة التي قصد الشارع بتشريع الحكم دفعها، أو تقليلها. (٢٦)

٣- العلة الغائية لدى المتكلمين:-

تختلف آراء المتكلمين حول غائية الفعل الإلهي بين مؤيد، ورافض علي الرغم من الاتفاق علي إثبات وجود الله تعالى بأدلة الحكمة، أو النظام، أو الخلق، أو العناية، أو اضطرار العالم إلي ممسك.

فذهبت الأشاعرة:- إلى أن أفعاله سبحانه ليست معللة بالأغراض، وأنه لا يجب عليه شيء، ولا يقبح منه شيء، واستدلوا على ذلك بأنه لو كان فعله تعالى لغرض، لكان ناقصاً لذاته، مستكماً بتحصيل ذلك الغرض، لأنه لا يصلح غرضاً للفاعل إلا ما هو أصلح له من عدمه، وهو معنى الكمال.

أما الماتريديّة:- (أتباع أبي منصور الماتريدي ٣٣٣هـ) فيرون أن:- أفعاله تعالى معللة بالمصالح والحكم تفضلاً على العباد، فلا يلزم الاستكمال، ولا وجوب للصلح عليه. (٢٧).

أما السلف الصالح:- فيرون أن الله سبحانه وتعالى أخبر في كتابه الكريم عن كثير من حكمه في خلقه وشرعه، وأخبر عن سببية بعض الأمور لما يخلقه سبحانه وتعالى، فقد أخبر ﷻ أنه خلق النجوم زينة للسماء ورجوماً للشياطين، وعلامات يهتدي بها العباد، وأنه خلق الموت، والحياة وكل ما على الأرض، ليبتلي العباد أيهم أحسن عملاً، كما قال سبحانه: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ (الكهف/٧)، وأنه خلق الجن، والإنس ليعبدوه، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ * يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (النحل/١٠-١١)، فتضمنت هذه الآية الدلالة على الحكمة والسبب، فالله أنزل من السماء ماء، ليكون شراباً للناس، ويكون سبباً لنبات الأشجار، وأنواع النبات، "ينبت لكم به" فالبناء للسببية، ومثل ذلك قوله تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ (الأعراف/٥٧)، وقال ﷻ في بيان حكمته من بعض نعمه على عباده: ﴿ وَاللَّهُ

أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا، وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿النحل: ٧٨﴾، فأخبر أنه سبحانه وتعالى جعل للعباد العقول، والأسماع، والأبصار ليشكروه، فهو سبحانه وتعالى خالق الأسباب، وخالق المسببات، فإثبات الأسباب معناه أن الله خلق أشياء مؤثرة في غيرها، ومنتجة لغيرها بمسببته سبحانه وتعالى، فهو الذي خلق السبب وجعله مؤثراً في مسببه، وهو الخالق للمُسبب، فإثبات الأسباب لا ينافي التوحيد، وكذلك الغايات إنما هي إثبات للحكم، فمن يفعل لحكمة ولمعنى يقصد إليه فإنه حكيم، والله تعالى من أسمائه الحكيم وهو أحكم الحاكمين، وقد نزه سبحانه وتعالى نفسه عن العبث واللعب في آيات عديدة كما قال تعالى ﴿أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً﴾ (المؤمنون/١١٥)، وقال سبحانه وتعالى ﴿أحسب الإنسان أن يترك سدى﴾ (القيامة: ٣٦)، وقال ﴿وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعبين ما خلقناهما إلا بالحق﴾ (الدخان/٣٨-٣٩)، ومن ثم فمن يقول بنفي الأسباب، أي بنفي تأثير الأسباب في مسبباتها فقله معارض، ومخالف للحس، والعقل، والشرع، وكذلك نفي الغايات المحمودة التي تسمى بالعلة الغائية، هو مخالف لما دل عليه العقل، والشرع من حكمته تعالى في خلقه وشرعه. (٢٨)

المبحث:- (الغائية عند المعتزلة)

يمكن القول إن الصلة بين الله تعالى والعالم في تصور المعتزلة قائمة على الخلق والإبداع والعناية الإلهية ورؤيتهم لوجوب الصلاح والأصلح على الله تعالى، بمعنى أن تكون الصلة بينهما قائمة على وجوب فعل الصلاح والأصلح والخيرية على الله تعالى، لأن فعل الصلاح والأصلح يتفق مع وصف الله بالحكمة، فالحكيم لا يفعل إلا ما هو خير وصلاح، أما القبيح فإن الله تعالى لا يفعله، ومن ثم فالعالم محتاج مفتقر إلى الله فاعل الخير والصلاح والأصلح له. (٢٩)

ويعتقد المعتزلة - كما يصور القاضي عبد الجبار (٤١٥هـ) ذلك:- أن أفعال الله تعالى تتم لما فيه فعل الصلاح والأصلح للعباد، ومن ثم فكل أفعاله تعالى غائية تهدف إلي غاية وغرض، وليس فيها عبث أو تناقض، ومن ثم فهي معللة بالعلل الغائية، وعلي ذلك فإن صلاح العباد وفعل ما هو أصلح لهم هو غاية الأفعال الإلهية وعلتها كما هو واضح في الشريعة الإسلامية التي تقوم علي جلب المصالح ودفع المفاسد. (٣٠)

ويري المعتزلة أنه لكي تتحقق منفعة العباد لابد وأن يقدرهم الله تعالى علي فعل ما هو واجب، وذلك عن طريق:- اللطف الإلهي

واللطف الإلهي:- هو ما يقرب العبد إلي الطاعة، ويبعده عن المعصية من غير إكراه، أو جبر حرصا علي الحرية الإنسانية (٣١)

ويعتقد المعتزلة أن اللطف نوعان:-

الأول - لطف مقرب إلي الطاعة مبعده عن المعصية.

الثاني - لطف محصل وآت للعباد مثل الأجال والأرزاق والقوى، وإعمال العقل، ونصب الأدلة.

أي ما تتوقف علي الطاعة. (٣٢)

فيرى كل من الشريف الرضي (٤٠٦ هـ) والقاضي عبد الجبار: - أن اللطف والمصلحة شيء واحد، ومعناها ما يختار المرء عنده واجبا، أو يجتنب عنه قبيحا علي وجه لولاه لما اختاره ولما اجتنبه، أو يكون أقرب إلي أداء الواجب، واجتناب القبيح، ولا بد من أن يفعله الله تعالى ليكون مزيحا لعة المكلف، ولكي لا ينقص غرضه بمقدمات التكليف. (٣٣)

وترى المعتزلة أن اللطف في القرآن الكريم نوعان: -

الأول - يتعلق بأصل التكليف كإرسال الرسل، وإنزال الكتب، وبيان الوعد والوعيد، وأدلة الإيمان. وهذا النوع واجب في حكمة الله تعالى للمؤمنين والكافرين، وهناك الكثير من آيات القرآن الكريم تثبت ذلك الأمر كقوله تعالى ﴿ وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى علي الهدى ﴾ (فصلت/ ١٧) الثاني - يتعلق بأفعال العباد خاصة المؤمنين، وذلك بزيادة في هداهم ومنفعتهم، وكأنه فضل وزيادة

من الله تعالى مكافأة لهؤلاء المؤمنين علي إيمانهم، وذلك مصداقا لقوله تعالى ﴿ والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم ﴾ (محمد/ ١٧).

وكان حديث المعتزلة عن اللطف مستنبط من آيات القرآن الكريم، والتي تتحدث عن الله تعالى بكونه (اللطيف الخبير)، كقوله تعالى ﴿ وهو اللطيف الخبير ﴾ (الملك/ ١٤)، وقوله تعالى ﴿ الله لطيف بعباده ﴾ (الشورى/ ١٩).

معنى ذلك يصبح اللطيف من أسماء الله الحسنى، هو فاعل الألفاظ المقربة للعباد من الطاعات، والمبعدة لهم عن القبائح رافة ورفقا ورحمة من الله تعالى بعباده. (٣٤)

ولقد تعددت (مظاهر اللطف الإلهي) لدى المعتزلة، والتي تعتبر بحق السبيل إلى تكوين الفكر الغائي لديهم ومنها:-

المظهر الأول:- إرسال الرسل ومهمة الإعلام بالتكليف

لا شك أن الإنسان قد يقصر عقله في كثير من أحواله وشؤونه عن التمييز بين الحسن من الأفعال وقبيحها، ونافعها وضارها، وقد يعجز عن العلم بما يجب عليه علمه، لأنه ليس في محيط عقله ولا دائرة فكره، مع ما في علمه به من صلاحية وسعادة، كمعرفته بالله واليوم الآخر والملائكة تفصيلاً، فكان في ضرورة إلى معين يساعده في معرفة ما قصر عنه إدراكه أو عجز عنه فهمه، ويهديه الطريق في أصول دينه. وقد يتردد الإنسان في أمر من شؤون حياته وتتملكه الحيرة فيه، إما لعارض هوى وشهوة من الحيرة، ويكشف له حجاب الضلالة بنور الهداية، ويخرجه من الظلمات إلى النور، ويكمله بمعرفة ما عجز عنه فكره وفهمه، ويوقفه على حقيقة ما تردد فيه أو عجز عنه عقله، ويدفع عنه غائلة الألم والحيرة ومضرة الشكوك والأوهام.

فإذا أضفنا إلى ما سبق تفاوت العقول والمدارك، وتباين الأفكار، واختلاف الأغراض والمنازع فينشأ عنه تضارب الآراء وتناقض المذاهب وذلك مما يفضي إلى سفك الدماء، ونهب الأموال، والاعتداء على الأعراض وانتهاك الحرمات، فينتهي بالناس إلى تخريب وتدمير، لا إلى تنظيم وحسن تدبير، ولا يرتفع هذا إلا برسول يبعثه الله بفصل الخطاب ليقيم به الحجة، ويوضح به

المحجة، فافتضت حكمة الله أن يرسل رسله بالهدى ودين الحق، رحمة منه بعباده وإقامة للعدل بينهم، وتبصيراً لهم بما يجب عليهم من حقوق خالقهم وحقوق أنفسهم وإخوانهم، وإعانة لهم على أنفسهم، وأعداراً إليهم، فإنه لا أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل، وأنزل الكتب.

فيرى الشريف المرتضى: - أن من شاهد أحوال الناس وعرف واقعهم، عرف أن الله لم يرسل الرسل لمصلحة تعود إليه أو مضرة يدفعها عن نفسه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً بل أرسلهم لمصالح البشر وسعادتهم في الدنيا والآخرة، فأرسل الله للرسل ليس مستحيلاً في نفسه، ولا عبثاً حتى يجافى حكمة الله، بل هو جائز عقلاً داخل في نطاق قدرة الله الشاملة وإرادته النافذة، فإنه سبحانه لا مانع لما أعطى، ولا معطى لما منع، ولا راد لما قضى، وهو على كل شيء قدير. (٣٥)

ويؤكد الزمخشري (٥٣٨هـ) في تفسيره أنه إذا كان الله تعالى قد علم أن صلاح العباد يتعلق بالشرعيات فلا بد أن يعرفنا إياها لكي لا يكون مخلاً بما هو واجب عليه ومن ثم فإن بعثة الأنبياء واجبة على الله تعالى لأنهم هم واسطة، ذلك التكليف وهم الذين ينقلون إلي العباد أوامر الله ونواهيه وما يسخطه وما يرضيه وبذلك تنقطع أعذار المكلفين وحججهم يوم القيامة، أي أن في تعليق الثواب على بعثة الرسل دليل على وجوب اللطف للعباد، ذلك مصداقاً لقوله تعالى ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ (الإسراء/١٥)، وقوله تعالى ﴿وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا يتلو عليهم آياتنا﴾ (القصص/٥٩). (٣٦)

ويوضح القاضي عبد الجبار أن بعثة الرسل وقيامهم بإعلامهم التكليف للناس خير دليل علي حرية الإرادة الإنسانية، وذلك لأنه لو لم يكن المكلفون مختارين لما صح كون الأنبياء مبشرين ومنذرين بما لديهم من أوامر ونواه شرعية، ليقوم الناس بالعدل في عقائدهم وسلوكهم، ومن ثم يكون عمل الرسول هو استيضاح ما في الآيات القرآنية من مصالح وأطاف تأكيدا علي حرية الإرادة الإنسانية، وشجبا لمن يعتقد بالجبر، ونفي إرادته، وذلك كما قال الله تعالى في كتابه الكريم ﴿رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس علي الله حجة بعد الرسل﴾ (النساء/١٦٥). (٣٧)

ويرى العلامة المقبلي (١١٠٨هـ) إجماع المعتزلة علي أنه: - إذا كان الغرض من إرسال الرسل تمكين المكلفين من الاختيار بالإرادة الحرة تحقيقا لانتفاعهم بالتكليف، فقد وجب علي الأنبياء والرسل مخاطبة المكلفين بأوضح العبارات والألفاظ دون إبهام أو غموض، خاصة ما في الآيات القرآنية من مصالح وأطاف إلهية لأجل العباد، لأن الإبهام والغموض علل تمنع من النظر والفكر، وتدبر المعاني الدينية المرادة، والتي من أجلها أرسلت الأنبياء والرسل، تحقيقا لمصالح العباد، ولم تتحقق هذه المصالح إلا بالبيان الواضح من الرسل صلوات الله عليهم، وذلك لقوله تعالى ﴿هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين﴾ (آل عمران/١٣٨). (٣٨)

المظهر الثاني: - منح الله تعالى العقل للعباد

يحتل العقل مكانة هامة لدى المعتزلة !! فبه يدرك الإنسان حسن الأفعال وقبحها،

وبه يكون مناط التكليف، وبه يستطيع الإنسان النظر الذي هو أول الواجبات على المكلف من معرفة الله وشكره، وبه يدرك المقصود من إرسال الرسل إذ لا عقاب لمن لم تأت به الرسل،

وبه كذلك يدرك إثابة المطيع لأوامر الله وعقاب العاصي لمخالفته، فأصبح هو مناط التكليف، إذ لا تكليف على غير العاقل ممن لم يبلغ درجة الرشد كالطفل أو الصبي أو من فقد عقله.

وانطلاقاً من ذلك منح الله تعالى العباد العقل، ليكون صلاح العباد، والغاية من وجودهم. (٣٩)

ويحكي الشهرستاني قول أبي الهذيل العلاف (٢٢٦هـ) قائلاً: - " يجب على المكلف قبل ورود السمع... أن يعرف الله تعالى بالدليل من غير خاطر، وإن قصر في المعرفة استوجب العقوبة أبدأ، ويعلم أيضاً حُسن الحَسَن، وقُبْح القَبِيح، فيجب عليه الإقدام على الحسَن كالصدق والعدل، والإعراض عن القبيح كالكذب والفجور". (٤٠)

ويرى مفكرو المعتزلة أن العقل أحد المصادر التي يعرف بها الحق إلي جانب الكتاب والسنة بل إن القرآن الكريم اتخذ أساساً لخطاب المكلفين ومناطق التكليف ومن ثم اعتبر العقل معياراً لمعرفة الحقائق الدينية، ومظهراً من مظاهر عدل الله تعالى وحكمته، وعنصراً خصه الله تعالى بالقدرة في الفصل بين الخير والشر، ومعينا للبشر على معرفة آيات توحيد الله تعالى وحكمته في الكون، ذلك لأن الفرق - كما يرى الجاحظ - بين الإنسان وسائر الحيوان يكون بالعقل والمعرفة والاستطاعة والتمكين، فإِنَّ الله تعالى أعطى الإنسان العقل للاعتبار والتفكير،

وأعطاه المعرفة لكي يؤثر الحق على هواه، وأعطاه الاستطاعة لإلزام الحجة عليه. (٤١)

ويعتقد المعتزلة كذلك أن العقل قادر قبل ورود السمع علي الحكم علي الأشياء حسنها وقبحها، وقادر كذلك علي كشف الواجبات العقلية مثل تعلق الأفعال بالمدح أو الذم، والثواب والعقاب، ذلك لأن العقل - كما يرى الحاكم الجشمي (٤٩٤هـ) -: هو مجموع العلوم والمعارف التي واثق الله تعالى بها عباده وركزها في عقولهم، لتكون معيارا يعرفون به ما فيه من الحسن من حسن، وما في القبيح من قبح، وعلي هذا الأساس يمكن تأويل كل ما ورد في القرآن الكريم من تذكير دائب بالعقل، باعتباره ضابطا ومعيارا للحقائق الدينية، ومدركا لما في الأشياء من حسن أو قبح، وليس منشأ لها فيصبح حينئذ التحسين والتقبيح العقليان مدخلا أساسيا للشرائع السماوية والنبوات يصدقها، وينفي عنها كل دخيل. (٤٢)

وانطلاقا من آيات القرآن الكريم التي تنبه العقول إلي وجوب النظر والاستدلال بما في السموات والأرض وما بينهما وما تحت الثرى علي خالقها الله تعالى، أصبح النظر العقلي أول علم بالله تعالى يحصل للعبد.

وعن ذلك الاعتقاد يرى القاضي عبد الجبار -: " أنه إذا لم يكن بد من النظر العقلي، فينبغي أن ينظر المكلف في هذه الحوادث من الأجسام وغيرها، ويرى جواز التغيير عليها، فيعرف أنها محدثة، ثم ينظر في حدوثها فيحصل له العلم بأن لها محدثا علي تصرفاتنا في الشاهد، وهذا أول علم يحصل بالله تعالى وهو الصحيح ". (٤٣)

وإظهار الدور العقل في أفعال العباد، واعتباره مظهرا من مظاهر اللطف الإلهي، فقد ذم القرآن الكريم المقلدين في تقليدهم الأعمى للآباء المخالف لصريح الدين، وأقر أن الدين الحق هو القائم على النظر والبحث والاستدلال، لا على التقليد الأعمى، فقال تعالى في ذم المقلدين ﴿إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون﴾ (الزخرف/٢٢)، فالأمة هنا - كما يرى الزمخشري - هي الدين وقد كثر التدليس في الكتب والمذاهب والأراء، فوجب على العاقل التيقظ والتحرر والتحفظ من التقليد الذي يهلك به الأولون والآخرين. (١١)

وانطلاقاً من ذلك منح الله تعالى العباد العقل، ليكون صلاح العباد والغاية من وجودهم، وبدونه يكون فسادهم وهلاكهم.

وختلاصة القول:-

١- إنه من الخطأ جعل ما يراه العقل من حسن أو قبح مدخلا أساسيا للشرائع الدينية، بل إن الشرائع الدينية نفسها - كما يرى أهل الحق واصفاً ذلك العلامة أبو الخير العمراني ٥٥٥٨ هـ - هي الأصل والأساس، فما يراه الشرع حسنا فهو حسن، وما يراه قبيحا فهو قبيح، وعلي العقل إتباع ما ورد في الشرع الديني، والتسليم بما جاء فيه، وليس ذلك إقلالا من قيمة العقل الإنساني في التفكير والتأمل في فهم الحقائق الدينية، وإدراك ما حدث في بعض الشرائع من تحريف وتزييف وما هو دخيل عليها وما هو حق، وإنما إثبات لقصور العقل المخلوق المحدود في فهمه للحقائق الدينية عامة، والغيبية خاصة إلا باتباعه لهدي النبوة التي تفسر تلك الحقائق الدينية، ومن ثم تتحقق الغاية من إرسال الرسل للعباد، وإلا لاستغنى الناس عن بعثة الأنبياء والرسل، وهداية الكتب الدينية، فيكون رفض أوامر الشرع، وإلغاء العقل سببا في هلاك البشر، وذلك مصداقا لقوله تعالى ﴿وقالوا

لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير * فاعترفوا بذنبهم فسحقا لأصحاب السعير ﴿ (الملك/١٠، ١١) ، ومن ثم يمكن القول:- إن صحيح المنقول وصريح المعقول متفقان. (٤٥)

المظهر الثالث:- تكليف العباد ما يطيقونه

اجمع المعتزلة على أن حقيقة التكليف:- إعلام الغير أن له أن يفعل، أو لا يفعل، نفعا أو دفع ضرر مع مشقة تلحقه في ذلك على حد لا يبلغ الحال به حد الإلجاء، ذلك لأن الله تعالى قد خلق الخلق لمنفعتهم، وكان عليه أن يعرض عباده للثواب حالة الطاعة، فوجب عليه - كما يقول القاضي عبد الجبار - أن يكلفهم، لأن التكليف هو السبيل للحصول على ذلك الثواب، ومن ثم لو جاز تخليّة العباد من التكليف، لكان الله تعالى قد أغراهم بالمعاصي !!

وانطلاقا من ذلك الاعتقاد أعتبر - كما يرى الزمخشري وغيره - التكليف حسنا، لأنه تعريض للثواب، وأن عدم التكليف إلغاء لمنفعة ومصالحة العباد، وعدم حصولهم على الثواب المستحق لهم. فالتكليف هو أول الواجبات العقلية، وأنه يتضمن الخلق، فلا يجوز أن يكون خلق بلا تكليف، لأن التكليف هو غاية الخلق، فالخلق بلا تكليف خلق بلا غاية، فيكون حينئذ عبثا ومنافيا للغاية العظمى في حصول العباد على مصلحتهم ومنفعتهم. (٤٦)

وتذهب المعتزلة إلى أن الله تعالى لا يكلف العباد إلا ما يطيقونه - رافضين اعتقاد من يقول بجواز تكليف العباد ما لا يطيقون - ويستطيعون تنفيذه، ويقدرهم الله تعالى على ما كلفهم به، ويعلمهم صفة ما كلفهم، ويدلهم على ذلك، ليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حيى عن بينة.

ذلك لأن- كما يرى الحاكم الجسمي - تكليف العباد ما لا يطيقون قبيح في نظر العقل، وبعدا عن مصلحة العباد ومنفعتهم، لأن الغاية من الخلق والتكليف هي صلاح العباد ومنفعتهم. (٤٧)

وقد أجمع مفكرو المعتزلة علي أن:- تكليف العباد ما يطيقونه يتضمن أمرين:-

الأول - نفي الحرج عن التكاليف الدينية، لأنه لو خلق الله تعالى في العبد الكفر، ولم يعطه قدرة الإيمان، لكان أعظم الحرج وذلك لقوله تعالى ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ (الحج/٧٨)

الثاني - نفي مشيئة الإعانات عن الله تعالى، ذلك لأنه تعالى لا يريد ما لا يطاق لكونه إعاناتا وتصريحا بانقائه في حقه تعالى، وذلك كما قال تعالى ﴿ ولو شاء الله لأعنتكم إن الله عزيز حكيم ﴾ (البقرة/٢٢)

وانطلاقا من هذين الأمرين - كما يرى الزمخشري في تفسيره - لم يكلف الله تعالى الزمن القيام في الصلاة، ولا العاجز السعي إلي الجمعة، ولم يكلف من لا مال له الإنفاق منه ومن لا نصاب له الزكاة، فصح أنه تعالى ما كلف إلا القادر، والتمكن من الفعل قدر استطاعته، وأن تكليف ما لا يستطيع داخل في حد الظلم، وقد نفي الله تعالى عن نفسه الظلم، وذلك كما قال ﷻ ﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾ (فصلت/٤٦) . (٤٨)

ولقد استند مفكرو المعتزلة في تقريرهم لعقيدة تكليف العباد ما يطيقونه إلي آيات القرآن الكريم التي تؤكد على إثباتها، وإقامة الحجة علي العباد، وذلك مصداقا لقوله تعالى ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ﴾ (البقرة / ٢٨٦)، وقوله تعالى ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾

(البقرة/١٨٥)، وقوله تعالى ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ (التغابن/١٦)، وقوله
تعالى ﴿ ليس على الأعمى حرج ولا على المريض حرج ﴾ (النور/٦١). (٤٩)

المظهر الرابع: - حرية الإرادة الإنسانية

يقسم مفكرو المعتزلة الأفعال إلى ثلاثة أقسام: -

الأول - الأفعال الاضطرارية: - وهي التي تحدث من نفسها بأمر الله تعالى، ولا
إرادة للإنسان فيها، ولا حساب عليها كفعل النار للاحتراق، والرعدة عند
البرد. (٥٠)

الثاني - الأفعال المتولدة: - وهي الأفعال الحاصلة عن فاعله بتوسط فعل آخر،
وبمعنى آخر الأفعال الواقعة على الخطأ دون قصد وإرادة.

وعلى الرغم من اختلاف تصورات المعتزلة تجاه الأفعال المتولدة، إلا أنهم قد
جعلوا (النية والاقتران) شرطين لإثبات المسؤولية الإنسانية تجاه هذه الأفعال
المتولدة، كمن رمي سهما فأصاب هدفه وأصاب إنسانا.

فيرى الخياط (٢٩٠هـ) وغيره: - أنه إذا وقع الفعل المتولد مقترنا بسببه، ويقصد
من فاعله مباشرة استحق فاعله العقاب، ومن هنا يعاقب من أصاب هذا الإنسان
بسهمه.

أما إذا وقع الفعل المتولد متراخ عن سببه ودون قصد، فلا مسؤولية على فاعله
ولا عقاب. (٥١)

ولا شك أن القول بالفعل المتولد - كما يعتقد المعتزلة - والمنافي لإرادة الله
تعالى وفعله خارج عن الاعتقاد الصحيح، ذلك لأن ما يسمى بالفعل المتولد هو
فعل الله تعالى لا للعبد، فإرادة الله تعالى ومشيئته هي النافذة لذلك الفعل أو لغيره

الثالث - الأفعال الاختيارية: - وهي التي تتصل اتصالاً وثيقاً بحرية الإرادة الإنسانية وأصل العدل، ومظهر من مظاهر اللطف الإلهي الذي يقرب العبد من الطاعة، ويبعده عن المعصية.

فعدالة الله تعالى تتلوه مع أن يكون المرء مسئولاً عما لا يفعل، ذلك لأنه سبحانه وتعالى لا يرضى لعباده الكفر، ومن لم يرض به لم يكن مريداً له، وأنه حكيم عادل لا يجوز أن يضاف إليه شر أو ظلم، ولا يجوز أن يريد من العباد خلاف ما يأمر، ولذلك أعطاهم حرية اختيار يستطيعون بها اختيار الأمور دون جبر أو إكراه، فيصبح العباد حينئذ هم الفاعلون للخير والشر، والإيمان والكفر والطاعة والمعصية، وهم المجازون على أفعالهم، وقد أقرهم الله تعالى على ذلك. ذلك لأنه محال أن يخاطب العباد بأفعالهم وهم لا يملكون حرية الفعل، ومن هنا تصبح أفعال العباد مخلوقة للعباد، وليست مخلوقة لله تعالى، فلو كانت مخلوقة لله تعالى، لما استحق العباد عليها المدح والذم والثواب والعقاب. (٥٢)

وقد وجد المعتزلة أن آيات القرآن الكريم الدالة على حرية الإرادة الإنسانية تنقسم إلى قسمين:-

الأول - آيات قرآنية تدل على إثبات الإرادة الإنسانية الفعلية بما يتبعها من ذكر للوعد والوعيد والثواب والعقاب للمكلفين.

ذلك لأنه لو لم يكن الإنسان المكلف قادراً حراً على الفعل والترك، لما صح أمره أو نهيه، فيبطل بذلك مدحه أو ذمه وإثابته أو عقابه، فيسقط بذلك التكليف الشرعي، وتصبح بقية الألفاظ الإلهية - كإرسال الرسل ومنح العقل للعباد وتكليف ما يطاق... - عبثية لا فائدة منها.

الثاني - آيات قرآنية تتكرر مشيئة الإلجاء وإبطال إيمان الملجئ. ذلك لأنه لو خلق الله تعالى أعمال العباد المكلفين جميعاً، ثم توعدهم علي بعضها لكان فاعلاً لما نهى عنه، فيؤدي ذلك إلي إثبات نقص في حق الله تعالى وهذا محال. (٥٣)

وانطلاقاً من هذين القسمين استتبقت الأدلة القرآنية لإثبات حرية الإرادة الإنسانية ومنها:-

أولاً- مدح الله للمؤمنين وإثابتهم بما أضافه إليهم من أفعال الطاعات، وذلك كما في قوله تعالى ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ.... هُمُ الْوَارِثُونَ ﴾ (المؤمنون / ١-٥). فالآيات دليل واضح علي أن المؤمنين هم الفاعلون المختارون بإرادتهم للخشوع في الصلاة، والإعراض عن اللغو، والابتعاد عن الزنى، والمحافظة على الأمانات، وأداء الزكاة إلي مستحقيها. (٥٤)

ثانياً- التوجه إلي المكلفين بضرورة أداء التكليف، دفعا للعذاب كما في قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ (التحریم / ٦)

فالآية واضحة الدلالة علي حرية العبد، وتصرفه فيما يفعل، حتى يقي نفسه وأهله عذاب النار؛ وإن لم يكن حراً ما صح أمره بوقاية نفسه وأهله. (٥٥)

ثالثاً - ما حكاه القرآن من ندم العصاة، وتحسرهم باستغفارهم وتوبتهم، كما في قوله تعالى ﴿ رَبَّنَا لَا تَأْخُذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ (البقرة / ٢٨٥)، ذلك لأن المؤاخذه لا تصح إلا والعباد مختارين لأعمالهم، وتحسر الإنسان يوم القيامة عما فرط من أعمال في الدنيا، وتذكره لهذا الإفراط خير دليل علي حرية الإرادة

الإنسانية، وذلك كما قال تعالى ﴿يومئذ يتذكر الإنسان وأنى له الذكرى يقول يا ليتني قدمت لحياتي﴾ (الفجر/ ٢٣). (٥٦)

رابعاً - إرسال الرسل وتعليق الجزاء على بعثتهم كما في قوله ﴿وَلَعَلَّكَ مِنْ أَهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً﴾

(الإسراء/ ١٥)، فالآية دلالة واضحة علي اختيار الإنسان لفعله من هداية أو ضلالة، وأنه غير مجبور علي عمله، وأن إتيان الرسول بالشرع وتبشير المطيعين، وإنذار العصاة بالعذاب، دليل آخر علي حرية العباد دون إجبارهم أو إلجائهم. (٥٧)

خامساً - إضافة الظلم إلى العباد خير دليل علي سوء اختيارهم، وتتزيه الله تعالى عنه كما في قوله تعالى ﴿وما الله يريد ظلماً للعباد﴾ (غافر / ٢٣١)، وقوله تعالى ﴿إن الله لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيماً﴾. (النساء/ ٤٠). (٥٨)

سادساً - مساءلة الله تعالى العباد عما فعلوه، واكتسبوه من أعمال، فيرى القاضي عبد الجبار في تفسيره لقوله تعالى ﴿ليجزى الله كل نفس ما كسبت﴾ (إبراهيم / ٥١) أن الآية الكريمة دليل على عدل الله تعالى، وأنه تعالى إن كان قد فعل في العباد الطاعة، فيجب أن يكون مجازياً لنفسه دونهم، لأنه لا يصح أن يكون الفعل من قبله، ولولاه لم يقع منهم البتة ثم يجازيهم.

وكما قال ﴿فَوربك لنسألنهم أجمعين * عما كانوا يعملون﴾ (الحجر/ ٩٢، ٩٣) دليل آخر يقر بحرية الإنسان في اختياره، ومساءلة الله تعالى عما اختاره الإنسان، وليس عما قضاه وقدره عليهم. (٥٩)

سابعاً - إنكار القرآن الكريم تحميل المشركين نسبة معاصيهم وذنوبهم وشركهم إلى الله تعالى

، وذلك كما جاء في قوله تعالى ﴿ سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا ﴾ (الأنعام/١٤٨). (٦٠)

فانطلاقاً من الأدلة السابقة أجمعت المعتزلة علي أن:- أفعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى، بل هي من قدرة العباد واستطاعتهم، ذلك لأن الأفعال تشمل المحاسن والقبائح، ومحال أن يكون الله تعالى خالقاً للقبائح، لأن أفعاله تعالى كلها حسنة، والقول بأن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى يوجب أنه تعالى خالق القبائح منها، وهذا يوجب كون تدبيره فاسداً، ونقص في حق القديم عز وجل من حيث أضيف إليه التدبير الفاسد، ومن حيث أخرجت أفعاله من أن تكون صلاحاً منتفعاً بها، ومن حيث يجوز عليه ألا يفي بوعدته ولا وعيده، ويلزم القول بأن الله تعالى مفسد لتدبير نفسه بخلق القبائح، وتمكين العباد من التدبير الفاسد. (٦١)

ويرى العلامة المقبل والحاكم الجسمي:- أن حرية الإرادة الإنسانية حجة الله علي عباده، و تصحيح للتكاليف الشرعية، وضرورة لتحقيق الوعد والوعيد، ومن هنا فإن رفض حرية العبد واختياره هو في حقيقته رفض للشرائع الدينية، وتعطيل للأنبياء والكتب السماوية، واستهزاء بالأوامر والنواهي الشرعية. (٦٢)

ويؤكد الشريف المرتضي علي هذه الحرية قائلاً:- " إن الأفعال الظاهرة من العباد التابعة لقصودهم وأحوالهم هم المحدثون لها دون الله تعالى، لوجوب وقوعها بحسب أحوالهم، ولأن أحكامها راجعة إليهم من مدح وذم ". (٦٣)

ومما لا شك فيه أن الحديث عن أفعال العباد، وارتباطها بالإرادة والمشية الإلهية جزء لا ينفصل عن الحديث عن الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره الذي هو أصل من أصول الإيمان، والذي هو على درجتين كما يري ذلك أهل الحق:-

الدرجة الأولى: الإيمان بأن الله تعالى عليم بالخلق وهم عاملون بعلمه القديم الذي هو موصوف به أزلاً وأبداً، حيث أنه تعالى قد علم بجميع أحوالهم من طاعات ومعاص وأرزاق وآجال، ثم كتب ذلك في اللوح المحفوظ ما هو كائن إلى يوم القيامة، فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه، وذلك مصداقاً لقوله تعالى ﴿ ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسهم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها ﴾ (سورة الحديد / ٢٢)

الدرجة الثانية: هي الإيمان بمشيئة الله تعالى النافذة وقدرته الشاملة، حيث أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأن ما في السموات وما في الأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله تعالى، وما من مخلوق إلا الله خالقه لا خالق غيره، ومع ذلك فقد أمر الله العباد بطاعته، وطاعة رسله، ونهاهم عن معصيته، فإنه تعالى يحب المتقين والمحسنين، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وأنه لا يحب الكافرين، ولا يرضى عن القوم الفاسقين، ولا يرضى لعباده الكفر، وعلى ذلك فالعباد فاعلون حقيقة، لكن الله خالق لأفعالهم، وأن لهم قدرة وإرادة على أعمالهم، لكن الله تعالى خالق لقدرتهم وإرادتهم، وذلك مصداقاً لقوله تعالى ﴿ لمن شاء منكم أن يستقيم وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين ﴾ (سورة الإنسان / ٣٠)، فالله تعالى هو العزيز:- عزة قوة، وعزة امتناع فهو الغني بذاته فلا يحتاج إلى أحد ولا يبلغ العباد ضره فيضرونه، ولا نفعه فينفعونه بل هو الضار النافع المعطي المانع، وعزة قهر وغلبة لكل الكائنات، فهي كلها

مقهوره لله تعالى خاضعة لعظمته، منقادة لإرادته، جميع نواصي المخلوقات بيده، فلا يتحرك متحرك ولا يتصرف متصرف إلا بحوله وقوته وإذنه، فكان هناك إرادتين:-

١- إرادة على الحتم والقسر، والتي بها تكون مشيئة الله وإرادته.

٢- وإرادة على الأمر والتكليف، والتي بها تكون الطاعة والمعصية باختيار الإنسان. (٦٤)

فيتضح مما سبق أن هناك جمعا بين إرادة الله الأزلية واختيار العباد في أفعالهم لما يحقق معنى الثواب والعقاب، ومن ثم فإن العبد إذا اعترف، وأقر بأن الله تعالى خالق لأفعاله كلها فهو على وجهين:-

الأول- إن اعترف به إقراراً بخلق الله لكل شيء بقدرته ونفوذ مشيئته، واعترف بفقره وحاجته إلى الله، وإنه إن لم يهده الله فهو ضال، وإن لم يغفر له فهو هالك. فهذا العبد حال المؤمنين الذين يرحمهم الله ويوفقهم لطاعته.

الثاني - إن قال ذلك احتجاجاً على الله تعالى، ودفعا للأفراد والنهي وإقامته لعذر نفسه، فهذا ذنب أعظم ممن يقول إن أفعال العباد كلها مخلوقة للعباد وليس لله إرادة أو اختيار فيها، وهذا من أتباع الشيطان، ولا يزيده ذلك إلا شراً، وعلى ذلك فيجب أن يرضى العبد بقضاء الله، لأن حكمه عدل لا يفعل إلا خيراً وعدلاً، وإنه تعالى لا يقضى للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له، إن أصابته سراء شكر، فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له. (٦٥)

وصدق حجة الإسلام أبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ) في متن عقيدته حينما قال:- " وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرب ولا

نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظرا وفكرا ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿ لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ﴾ (الأنبياء / ٣٣) فمن سأل : لِمَ فعل ؟ فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه في كل كائن من خلقه، فقدّر ذلك تقديرا محكما مبرما، ليس فيه ناقص ولا معقب، ولا مزيل ولا مغير، ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه، وذلك من عقد الإيمان وأصول المعرفة، والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته، كما قال تعالى في كتابه ﴿ وخلق كل شيء فقدره تقديرا ﴾ (الفرقان / ٣)، وقاله ﷻ : ﴿ وكان أمر الله قدرا مقدورا ﴾ (الأحزاب/ ٣٨)، فويل لمن صار لله تعالى في القدر خصيما، وأحضر للنظر فيه قلبا سقيما، لقد التمس بوهمه في محض الغيب سرا كتيما، وعاد بما قال فيه أفاكا أثيما.... وأن كل شيء يجري بمشيئة الله تعالى وعلمه وقضائه وقدره، غلبت مشيئته المشيئات كلها، وغلب قضاؤه الحيل كلها، يفعل ما يشاء وهو غير ظالم أبدا، تقدس عن كل سوء وحين، وتنزه عن كل عيب وشين، لا يسأل عما يفعل، وهم يسألون.... " (٦٦)

ونتساءل:- أليس اعتقاد المعتزلة بأن أفعال العباد ليست مخلوقه الله تعالى، بل هي من قدرة العباد واستطاعتهم، وأنه محال أن يكون الله تعالى خالقا للقبائح، دليل قوي علي إثبات إرادتين في الأكوان

أحدهما - إرادة خير محض من قبل الله تعالى، وليس في مقدور الله تعالى فعل ما هو شر

ومن هنا كيف يمكن تفسير آيات الابتلاء بالخير والشر والنقص من الأنفس
والثمرات والخوف؟

والأخرى - إرادة الإنسان الفاعلة للخير والشر معا !!! فتصبح إرادته للشر أقوى
من أن تكون مرادة الله تعالى !!، وهذا الاعتقاد قريب من اعتقاد المجوس الذين
يثبتون فاعلين في الأكوان يفعلان ما يفعلانه باختيارهما !!!

ونتساءل كذلك كيف يمكن تفسير وجود الشر في العالم؟

هل يقع بقضاء الله تعالى وقدره؟ أم بقضاء وقدر الإنسان!!؟

وكيف يمكن وقوع شر من نقص في الأنفس والأموال والثمرات أو قحط وزلازل
وكوارث في كون الله لا يريد الله تعالى وفقا لاعتقاد المعتزلة أنه تعالى حكيم لا
يفعل إلا الخير والنفعة والصلاح والأصلح لعباده!؟

ألا يدل ذلك الاعتقاد على محدودية الإرادة الإلهية في عالم هو في حقيقته من
إبداع وخلق الله تعالى؟

وماذا يعني وقوع الشر من الإنسان، وقد زوده الله تعالى بالقدرة والحرية علي
الإتيان بالشر؟

ألم يعن إرادة الله تعالى للشر أن يقع!؟

أم أن الله تعالى لا يزود الإنسان بالقدرة علي الإتيان بالشر، فلا يوجد شر في
العالم بدءا؟

إن خلق الله تعالى للإنسان وتزويده بالقدرة علي فعل الشر، يدل علي أنه تعالى
قد سمح بوقوع الشر في ملكه ابتلاء واختبارا لعباده، وذلك مصداقا لقوله تعالى
﴿ وَنَبِّئُكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ٣٥ ﴾ (الأنبياء/٣٥)، وقوله ﷻ

﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ
وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ (البقرة/١٥٥)

يعتقد مفكرو المعتزلة أن هناك نوعين من الشرور:-

الأول - شرور صادرة عن أفعال الإنسان الحرة، والتي يحاسب عليها، وليس لله تعالى دخل فيها !!! الثاني - شرور كونية طبيعية من كوارث وآلام وأسقام، وهي من فعل الله تعالى وإرادته ولا تسمى شرورا حقيقية بل شرا بالمجاز، فإن وقعت فيجب على الله تعالى تعويض العباد الذين أصابتهم هذه الشرور والأسقام!!!

فيرى الخياط (٢٩٠هـ) والقاضي عبد الجبار:- أن ما يبدو لنا في ظاهره شراً أو فساداً إنما يخفى وراءه حكمة باطنة لا ندركها، وإن كان هناك شر حقيقي، وهذه الحكمة هي أن الله تعالى يعوض من وقع عليهم الآلام والشرور عوضاً ولطفاً يتناسب مع ما تعرضوا له، وإنه ما من شر يحدث إلا والإنسان فاعله، أما ما يفعله الله تعالى من القحط والجذب فإن ذلك شرا على المجاز، وإنه ابتلاء من الله تعالى لعباده حتى يصبروا فينالوا الجنة والنعيم، والأعواض المستحقة علي الله تعالى على ما نالهم من آلام وشرور وأسقام في الدنيا). (٦٧)

أما (النظام ٢٣١هـ) فقد سلك في تفسير وجود الشر مسلماً غريباً حيث وصف الله تعالى أنه لا يقدر على شيء من الشرور، ولا يوصف بالقدرة على المعاصي، وليست هي مقدورة لله تعالى، بل الله تعالى لا يوصف بالقدرة على أن يزيد أحداً في عذاب أهل النار، ولا يقدر على فعل القبيح)! (٦٨)

يتضح مما سبق اعتقاد المعتزلة القريب من مذهب المجوس كما أعلن ذلك الأشعري قائلاً:-

" إن مذهب المعتزلة في تفسير وجود الشر قريب من مذهب المجوس الثنوية، حينما ذهبوا إلى وجود إلهين أحدهما إله الخير، والآخر إله الشر، كذلك المعتزلة ذهبوا إلى أن وجود إرادتين: - إرادة الخير التي هي الله تعالى الذي يفعل الصالح والأصلح، وإرادة للشر والمعاصي وهي للإنسان، أي أن إرادة الإنسان أصبحت مساوية لإرادة الله تعالى " !! (٦٩)

ولقد أجمع سلف الأمة على أن وجود الشر لم ينقص من صفات الله الكمالية، وأجمعوا كذلك على أن ما من شيء إلا وقد أراده الله تعالى سواء كان خيراً أو شراً، وأنه ينبغي أن يفرق المؤمن بين ما ينسب إلى الله تعالى، وما ينسب إلى العباد.

فيرى شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) :- " أن ما ينسب للعباد من السيئات والمعاصي والأضرار القبيحة حاصل وأساس لوجود الشر في العالم، وذلك مصداقاً لقوله تعالى ﴿ وما أصابك من سيئة فمن نفسك ﴾ [النساء / ٧٩]، وعلى ذلك يكون عقاب العباد الذين يرتكبون المعاصي والسيئات.

أما ما ينسب إلى الله تعالى من الأمور الكونية كالزلازل والأمراض والفقر، فلا يسمى شراً بل يسمى ابتلاء واختبار يهدف إلى حكمة وغاية، وذلك لقوله تعالى ﴿ ونبلوكم بالشر والخير فتنة وإلينا ترجعون ﴾ [الأنبياء / ٣٥]، وعلى ذلك فالخير والشر هما بحسب العبد المضاف إليه لأن من لم يتألم بالشيء ليس في حقه شر ومن تتعم به فهو في حقه خير." (٧٠)

المظهر الخامس:- التوفيق و الهداية الإلهية للعباد

التوفيق والهداية الإلهية أحد مظاهر الالهة الذي يقرب العبد من الطاعة، ويبعده عن المعصية

حيث أجمع المعتزلة علي:- أن الله تعالى قد هدى الناس جميعا - مؤمنين وكافرين - بمعنى أنه قواهم علي الطاعة، وفعل بهم الأصلاح، وبيّن لهم ذلك، فالكافرون لم يهتدوا ولم ينتفعوا بما قواهم الله تعالى عليه، أما المؤمنون فقد انتفعوا بما قواهم الله عليه، وأصلحوا بما أصلحهم.

وذلك لأنه تعالى قد أوجب علي نفسه هداية الناس، والتمكين لهم، حيث أراح العلل التي تمنعهم عن أداء التكاليف بأن قواهم علي الطاعة، وبيّن لهم ودلهم علي ذلك، فإن عملوا بإرادتهم وفقهم إلي الثواب وطريق الجنة، وحكم بهدايتهم، وإن أبوا استحقوا الخذلان والإضلال علي سبيل المثوبة بأعمالهم، وقطع الأعدار علي العباد بإرسال الرسل، ومنح العقل لهم، ومن ثم يمنع العصاة من الاعتذار يوم القيامة للزومهم الحجة واستحقاقهم للعذاب، وذلك كما قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تَجْرُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (التحریم/٧)، وقوله تعالى ﴿ إِنْ عَلَيْنَا لَلْهُدَى ﴾ (الليل/١٢). (٧١)

يؤكد القاضي عبد الجبار علي أن:- العبد حر في اختياره، حيث الإيمان أو الكفر، وأن الله تعالى يوفقه أو يخذله بناء علي هذا الاختيار، كما قال تعالى ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحَسَنَى * فَسَنِيْرَهُ لِلْيَسْرَى * وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى * وَكَذَبَ بِالْحَسَنَى * فَسَنِيْرَهُ لِلْعُسْرَى ﴾ (الليل/ ٥-١٠)، حيث إن الحسنى هي الإيمان والإسلام، وأن الله تعالى هياً ولطف بالعباد ووفقهم، حتى تكون الطاعة أليّن الأمور عليهم، فإن استغنى العباد فيما عند الله تعالى فإن الله تعالى يخذلهم ويمنهم الألفاف حتى تصبح الطاعة شيئاً عسيراً ضيقاً عليهم. (٧٢)

فكأن الهداية أو الإضلال هي باختيار الإنسان نفسه، وليس بإرادة الله تعالى هداية

إنسان أو إضلال آخر !!

وهذا ما يعتقد مفكرو المعتزلة واصفا إياه الزمخشري قائلا: - " فإن قلت: أما يهدي الله ويضل ؟

قلت: بلى، ولكن هدايته أنه خلق فينا العلوم الضرورية، وأنه نصب الأدلة على الحق؛ لأنه لا يُوصل إليه إلا بالدلالة، وأنه لطف وأخطر، وليست الهداية أن يفعل فينا الإيمان؛ لأنه كلفنا فعله، فكيف يكون فاعلا لما كلفنا؛ ولأن المؤمن يستحق الثواب، ولا يتأب أحد على فعل غيره، وأما الإضلال الذي هو جعل العبد ضالاً فكلأ؛ لأنه لا يقوم بالتكليف معه ". (٧٣)

ولقد أجمعت المعتزلة على أن للهداية في القرآن الكريم تأويلين:-

هداية عامة - وتعني الدلالة والبيان والتوضيح، وهي لسائر المكلفين، كما قال تعالى ﴿ فَأَمَّا تُمُودَ فَهَدِينَاهُمْ ﴾ (فصلت/١٧)، فأنه تعالى هدى جميع الخلق إلي الدين بمعنى التعريف، ووضع الدلائل وفعل الألفاظ، إذ لو لم يعم ذلك كل خلقه بهذه الأشياء، لصار الكافر والضال معذورا. (٧٤)

وهداية خاصة - جزاء ومكافأة للمؤمنين علي إيمانهم وعملهم

حيث يرى الحاكم الجشمي وغيره أنها على ثلاثة تأويلات:-

أ - زيادة اللطف والهداية بهم تثبيتا لهم علي الهدى كما قال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى ﴾ (محمد / ١٧).

ب - الحكم بالهداية لهم كما قال تعالى ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى ﴾ (الأعراف / ١٧٨)

ج - الثواب وطريق الجنة كما قال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ * سَيُجْزِيهِمْ وَيُصَلِّحُ بِهِم ﴾ (محمد / ٥، ٤). (٧٥)

ويرى المعتزلة كذلك أن الضلال في القرآن الكريم يستعمل على وجوه:-

أ- الإضلال والبعد عن الدين كما في قوله تعالى ﴿ رب إنهن أضللن كثيرا من الناس ﴾ (إبراهيم/ ٣٦)

ب- الحكم بالضلال بأنهم ضالون، لقوله تعالى ﴿ يضل من يشاء ﴾ (الرعد/ ٢٧).

ج- الإبعاد عن الثواب

د - إهلاك الضالين عقوبة من الله تعالى لهم، كما قال تعالى ﴿ إن المجرمين في ضلال وسعر ﴾

(القمر / ٤٧)، والذي لا يجوز على الله تعالى هو الإضلال عن الدين لأن الضلال قبيح، والله تعالى لا يفعل القبيح ولا يضاف إليه، وأن كل إضلال أضل الله تعالى به العباد، فإنما هو عقوبة لهم على كفرهم وفسقهم. (٧٦)

وكان اعتقاد المعتزلة أن الإنسان بنفسه واختياره ومشيتته هو الراغب في الهداية أو الإضلال، وليس لمشيئة الله تعالى أثر في هدايته أو إضلاله، ومن ثم أولت الآيات القرآنية التي تحدثت عن الختم على القلوب، بمعنى العلامة التي يعرفها الملائكة فيسوقون الضالين إلى جهنم وبئس المصير.

وأولت كذلك الآيات التي تحدثت عن الضلال والختم والغشاوة كقوله تعالى ﴿ ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ﴾ (البقرة/ ٨) وقوله ﴿ يضل من يشاء ويهدي من يشاء ﴾ (النحل/ ٩٣) بأنها استحقاق لهؤلاء العباد المختارين بأنفسهم هم أن يكونوا ضالين رافضين إتياع الدين، ومن ثم ختم على

قلوبهم بما فيها من الكفر، وأضلهم الله تعالى بما شاءوا أن يريدوا الضلالة لأنفسهم. (٧٧)

هكذا يتبين بما لا يدع مجالاً للشك الخطأ الذي اعتقدته المعتزلة تجاه الهداية والإضلال الإنساني، واستقلال الإنسان بهما دون تدخل الإرادة والمشية الإلهية!!
والحق أن قضية الهداية والإضلال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضاء والقدر، بل هي قلب أبواب القدر

فكيف يقارن بين مشيئة الله تعالى خالق الوجود والكون كله له، ومشية الإنسان المخلوق العاجز الذي هو جزء من خلق الله تعالى؟

يؤكد شيخ الإسلام ابن تيمية في حديثه عن درجات الإيمان بالقدر على:- وجوب الإيمان بمشيئة الله تعالى النافذة وقدرته الشاملة، حيث أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأن ما في السموات وما في الأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله تعالى، وما من مخلوق إلا الله خالقه لا خالق غيره، وذلك مصداقاً لقوله تعالى ﴿ وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين ﴾

(سورة الإنسان / ٣٠). (٧٨)

ويرى العلامة ابن القيم:- " أن أفضل ما يقدر الله لعبده وأجل ما يقسمه له الهدى، وأعظم ما يبتليه به ويقدره عليه الضلال ، و لقد اتفقت رسل الله من أولهم إلى آخرهم وكتبه المنزلة عليهم على أنه سبحانه يضل من يشاء، ويهدي من يشاء، وأنه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأن الهدى والإضلال بيده لا بيد العبد، وأن العبد هو الضال أو المهتدي، فالهداية

والإضلال فعله سبحانه وقدره، والاهتداء والضلال فعل العبد وكسبه....
وأن مراتب الهدى والضلال في القرآن الكريم أربع:-

الأولى - الهدى العام وهو هداية كل نفس إلى مصالح معاشها وما يقيمها.

الثانية - الهدى بمعنى البيان والدلالة والتعليم والدعوة إلى مصالح العبد في معاده وهذا خاص بالمكلفين وهذه المرتبة أخص من المرتبة الأولى وأعم من الثالثة، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾، فهدهم هدى البيان والدلالة فلم يهتدوا فأضلهم عقوبة لهم على ترك الاهتداء أولاً، وهذه الهداية هي التي أثبتتها لرسوله حيث قال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (الشورى/٥٢)، ونفى عنه ملك الهداية الموجبة وهي هداية التوفيق والإلهام بقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (القصص/٥٦).

الثالثة - الهداية المستلزمة للاهتداء وهي هداية التوفيق، ومشية الله لعبده الهداية وخلق دواعي الهدى وإرادته والقدرة عليه للعبد، وهذه الهداية التي لا يقدر عليها إلا الله عز وجل.

وهذه المرتبة تستلزم أمرين:-

أحدهما - فعل الرب تعالى وهو الهدى.

ثانيهما - فعل العبد وهو الاهتداء، وهو أثر فعله سبحانه، فهو الهادي والعبد

المهتدي كما قال تعالى

﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ (الكهف/١٧) ولا سبيل إلى وجود الأثر إلا بمؤثره التام، فإن لم يحصل فعله لم يحصل فعل العبد،

ولهذا قال تعالى ﴿إِنْ تَحَرَّصَ عَلَىٰ هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ (النحل/٣٧)، وهذا صريح في أن هذا الهدى ليس له ﷻ، ولو حرص عليه ولا إلى أحد غير الله، وأن الله سبحانه إذا أضل عبدا لم يكن لأحد سبيل إلى هدايته كما قال تعالى ﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (الأعراف/١٨٦)، وقال أهل الجنة ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنُؤْتِيَهُ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ (الأعراف/٤٣) فلم يريدوا أن بعض الهدى منه، وبعضه منهم، بل الهدى كله منه، ولولا هدايته تعالى لهم لما اهتدوا.

الرابعة - الهداية يوم القيامة إلى طريق الجنة والنار.

كقوله تعالى: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ (الصافات/٢٢) وقال تعالى ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ * سَيَهْدِيهِمْ وَيُصَلِّحُ بِأَلْهِمْ﴾ (محمد/٤، ٥) فهذه هداية بعد قتلهم فقيل المعنى سيهديهم إلى طريق الجنة ويصلح حالهم في الآخرة بإرضاء خصومهم وقبول أعمالهم.

أما فيما ورد عن الطبع والختم والقفل والغل والسد والغشاوة والحائل بين الكافر وبين الإيمان.

فإن ذلك مجعول للرب سبحانه وتعالى حيث قال ﷻ ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (البقرة/٧)....

ولا شك أن العدل الذي أثبتته القدرية مناف للتوحيد معطل لكمال قدرة الرب وعموم مشيئته، والعدل الذي أثبتته الجبرية مناف للحكمة والرحمة ولحقيقة العدل، والحق هو الجمع بينهما حيث كمال قدرة الرب وعموم مشيئته والحكمة والرحمة

وحقيقة العدل الإلهي، وإثبات إرادة الإنسان في الإيمان والكفر والتي تطابق ما أراد الله تعالى أزلا وشاءه سبحانه... " (٧٩)

المظهر السادس:- تحقيق الوعد والوعد الإلهي على الفعل الإنساني

يعتبر تحقيق الوعد والوعد الإلهي أحد مظاهر اللطف الإلهي، بل وخاتمته المرجوة من فعل الصلاح والأصلح الإلهي للعباد.

فقد أجمع مفكرو المعتزلة على أن:- حسن تكليف العباد منوط بالتعريض للثواب، ولذلك كان البعث الأخروي واجب من طريق العقل، للتفرقة بين المحسن وما وعد الله تعالى له، والمسيء وما أعد له من وعيد، فتمت بذلك الغاية التي من أجلها خلق الله تعالى العباد، حيث أقدر الله عباده علي ما كلفهم وقوى دواعيهم وأزاح العلل عنهم - مؤمنين وكافرين - فالمؤمن أحسن الاختيار لنفسه واستعمل عقله فأمن واتقى، لكن الكافر لم بحسن الاختيار لنفسه فضل وغوى وأغمض عينيه عن الحق وأصم أذنيه فاستحق العقاب والعذاب في جهنم فصدق فيهم قول الله تعالى ﴿ ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والإنس لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون ﴾ (الأعراف / ١٧٩). (٨٠)

ويرى الشريف المرتضي وغيره ان هؤلاء العصاة قد استحقوا الوعد والعذاب، أنهم هم البادئون فعل المعاصي والذنوب، ومن ثم عاقبهم الله تعالى علي ذلك.

وبمعنى آخر فإن الله تعالى لا يبتدئ بالهلاك والتعذيب منه بدءا، وإنما فعل المعاصي هي السبب الأول لاستحقاق هؤلاء للوعد الإلهي، وذلك كما قال تعالى

﴿ وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون ﴾ (القصص/٥٩). (٨١)

وانطلاقاً مما سبق فقد أجمع المعتزلة على أن تخليد أهل النار أصلح لهم، لأنهم لو خرجوا منها لعادوا لما نهوا عنه وصاروا إلي شر من حالتهم الأولى، وأن تخليد أهل الوعد في الجنة أصلح لهم، وبذلك لا يقدر الله تعالى أن يميتهم بحيث يبقى هو وحده كما كان وحده، وذلك وفقاً لتحقيق الوعد والوعيد.

فالوعيد: كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير، أو تفويت نفع عنه في المستقبل، وذلك بفعل النواهي والمحرمات الشرعية.

والوعد: كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير، أو دفع ضرر عنه في المستقبل وذلك باتباع أوامر الشرع، واجتناب نواهيه.

ومن ثم يجب على الله تعالى تحقيق ما أخبر به من الوعد والوعيد، وأنه لا يجوز عليه الخلف في الإخبار. (٨٢)

ولقد اتفقت كلمة المعتزلة على أن أفعال الله تعالى معللة برعاية مصالح العباد ومنفعتهم، فأوجبوا على الله تعالى أن تكون شرائعه مصالح وألطف للمكلفين، وأن منافع العباد على ثلاثة أنواع:-

١- منفعة العوض - وهي منفعة مستحقة لخلوص دواعي الحكمة والعدل استحقاقاً محضاً لا يقارنه تعظيم أو تبجيل، وهي للحيوان العاقل وغير العاقل، وهي كذلك أعراض مستحقة ناشئة عما يلحقهما من آلام ليست عقوبة عليهم، وإنما بفعل الغير فيهما.

فيرى مفكرو المعتزلة:- أن الآلام والمكارة والأمراض والبلايا وغير ذلك والتي ينزلها الله تعالى على عباده المكلفين هي في حقيقتها مصالح وألطف لما وراءها من منافع مستحقة على الصبر وتوطين النفس، وهي كذلك ابتلاء وداعية إلى

التوبة والتذكر والرجوع إلى الله تعالى حينئذ يعوض الله تعالى عباده بنعم ومنافع
وخير كثير إن عاجلا أو آجلا وذلك مصداقا لقوله تعالى ﴿ ولنبلونكم بشيء من
الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين ﴾
(البقرة/١٥٥)،

أما الأطفال الذين لم يبلغوا شرائط التكليف، فالواجب لهم أن يوصل إليهم ما
يستحقونه من الأعواض عما لحقهم من الآلام في الدنيا ومن ثم يجب على الله
تعالى ألا يعذب أطفال المشركين بذنوب آبائهم لأنه ظلم وليس هناك مصلحة أو
منفعة في ذلك وهو القائل ﷻ ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾

(فاطر / ١٨)، فإن وقعت الآلام عليهم فلا بد من تعويضهم، وفي ذلك منفعة لهم.
(٨٣)

٢- منفعة الاستحقاق " الثواب " - يراد بها المنفعة المستحقة على وجه التبجيل
والتعظيم، وهي نتيجة حتمية لاختيار الإنسان للفعل المؤدي لثوابه واجتنابه للفعل
المؤدي للعقاب، ومن ثم فإنها ليست تفضلا من الله تعالى، فكما أوعد الله العصاة
بالعقاب، فقد وعد المطيعين بالثواب، ولن يصل إليها العبد إلا إذا جاهد خاطر
الشیطان وخالفه.

فيرى القاضي عبد الجبار أن هناك خاطرين:-

خاطر داعي إلى الطاعة، وهو من الله تعالى.

وخاطر داعي إلى المعصية، وهو من الشيطان رغبة في مخالفة المكلفين أوامر
الله وعصيانه، والأمر بالفحشاء والمنكر.

ومن هنا كان النهي الشرعي بعدم اتباع وساوس الشيطان استحقاقا لنيل ثواب الطاعة الشرعية، وذلك كما قال ﷺ ﴿ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لِمَا قَضَى الْأَمْرَ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقُّ وَوَعَدْتُمْ فَأَخْلَفْتُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُمُونِي وَلَوْلَمُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرَخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرَخِي إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَنَّكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ آيَاتٌ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (إبراهيم / ٢٢). (٨٤)

٣- منفعة التفضل - وهى جود وتفضل من الله تعالى لعباده المؤمنين بغير سبب استحقاق.

وهى زيادة لهم في ثوابهم كما صرح القرآن الكريم بها في قوله تعالى ﴿ لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ (ق/٣٥)، وقوله ﷺ ﴿ لِيُوفِيَهُمْ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (فاطر/٣٠).

حيث يرى الزمخشري في تفسيره أن تلك الآية السابقة خص الله تعالى بها المؤمنين بفضل الجزاء، وهذا دليل على أنه تعالى يضم إلي ثوابهم الناتج عن طاعتهم لله تعالى ثواب التفضيل من الله المنعم الجواد الكريم، فإذا كانت الزيادة علي مقدار جزاء السيئة قبيحة لأنها ظلم، فإن الزيادة علي مقدار جزاء الحسنة حسنة، لأنها فضل وجود من الله تعالى. (٨٥)

ولقد أوقع اعتقاد المعتزلة في تحقيق الوعد والوعيد الإلهي علي الفعل الإنساني في مأخذ عدة ولعل من أهمها ما يلي:-

أولا - اعتقادهم بخلود أهل الكبائر من أمة الإسلام في النار، منكرين بذلك ما ورد في السنة النبوية من أحاديث تثبت شفاعة الرسول الكريم ﷺ لأهل الكبائر من أمته، ورافضين كذلك إجماع الأمة علي أن الله تعالى يغفر جميع ذنوب

الموحدين به عدا الشرك به سبحانه، وأن الحسنات يذهبن السيئات، فأصبح فعل
الكبيرة * مساويا للشرك بالله تعالى، وأن فعل السيئات يحبط عمل الحسنات، وهذا
إنكار لأيات القرآن الكريم التي توضح بما لا يدع مجالا للشك مغفرة الله تعالى
للمذنبين المؤمنين كما قال تعالى ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون
ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد افترى إثما عظيما﴾ (النساء/ ٤٨)، وقوله
تعالى ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين
نوله ما تولى ونصله جهنم وساعت مصيرا * إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر
ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد ضل ضللا بعيدا﴾ (النساء / ١١٥،
١١٦)، وقوله تعالى ﴿وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل إن الحسنات
يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين﴾ (هود / ١١٤)،

وقوله ﷺ في الحديث الذي رواه الأئمة الثقات عن أنس بن مالك ؓ قال. قال
رسول الله ﷺ :-

* إن شفاعتي يوم القيامة لأهل الكبائر من أمتي .^(٨٦)

ومن ثم يمكن القول :- إنه ليس هناك شيء يبطل جميع السيئات إلا التوبة
الصادقة إلى الله تعالى، كما أنه ليس هناك شيء يبطل جميع الحسنات إلا الردة
عن الإسلام والرجوع إلى الكفر.

ثانيا - إن الله تعالى يفعل بعباده الأصلح لهم، ولكن لا يجوز القول بالوجوب
عليه جل وعلا على سبيل المعاوضة كما هو الحال بين المخلوقين .
فإن العباد لا يوجبون عليه شيئا، وإنما هو الذي أوجب على نفسه تفضلا منه
وكرما، لا أنه يجب عليه فعل الصلاح والأصلح بمفهوم المعتزلة الذي فيه إقامة
الحجة عليه إن لم يفعل بهم ذلك.

ثالثاً - اعتقاد المعتزلة بالوجوب على ربهم أن ينفذ وعده، وأن يعطي العبد أجر ما كلفه به من طاعات استحقاقاً منه على الله مقابل وعد الله له إذا التزم العبد بجميع التكاليف التي اختارها الله وكلف بها عباده !!!!

فالحق أن دخول الجنة إنما هو بفضل الله تعالى ورحمته أولاً وآخراً، وليس للعبد على ربه أي استحقاق، غير أن الله تعالى أوجب على نفسه أن لا يظلم عمل عامل من ذكر أو أنثى، فجعل العمل من الأسباب دخول الجنة، والأسباب نفسها إنما هي فضل من الله تعالى ورحمته.

فالخلق عبيده، وله عليهم من النعم ما لا يقومون بشكر أقلها، ومع ذلك فإن الله تعالى لا يخلف وعده، فإنه يعطي العبد ما وعده به من الخير بحكم وعده وكرمه، وفرق بين وقوع ذلك على هذه الصفة وبين وقوعه استحقاقاً. (٨٧)

تلك رؤية المعتزلة حول مفهوم الغائية، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأفعال الإلهية والإنسانية لإبراز وتحقيق العدالة الإلهية وإثبات حرية الإرادة الإنسانية، وما تشتمل عليه هذه العقيدة من مظاهر اللطف الإلهي التي ذكرت من قبل، فالخير كل الخير في اتباع السلف الصالح الذي اتخذ من نبراسي القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة عقيدة ومنهجاً، وغيرهما الهوى والضلال.

وصدق الله العظيم ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (الأنعام / ١٥٣)

وصلني الله علي سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الختاتمة

وبعد فإنني قد انتهيت بفضل الله تعالى من ذلك البحث، والذي عنوانه: - (الغائية عند المعتزلة)

وواجب أن نبين أهم النتائج المستفادة منه: -

أولاً: - إن التحديات المعاصرة التي تحدى بعالم الإسلام لجدير بنا حتمية وجوب استحسان الخوض في علم الكلام دفاعاً عن عقيدة الإسلام، ذلك لأن الآخر لن يترك شمس الإسلام تسطع، وإنما قصد إثارة الشبهات والشكوك حوله.

ثانياً: - إن للعقل الإنساني دوراً محدوداً في فهم، وإدراك الحقائق العقديّة، ولذلك يجب عدم إقحامه فيها، والتي تكفل الوحي الشرعي بالحديث عنها، خاصة التي تتحدث عن الذات الإلهية، والأمور الغيبية، ومن ثم يجب التسليم بما أقره النقل - الوحي -، وتقديمه على العقل، خاصة في الأمور التي لم تتضح الحكمة منها.

ثالثاً: - إنه من الخطأ الجسيم القول: - إن الغاية تبرر الوسيلة

فإذا كان الفكر المعتزلي قد أراد تنزيه الذات الإلهية عن مشابهة المخلوقين، والأفعال الإلهية عن القبيح لكنه: -

نفى الصفات الإلهية التي ارتضاها الله تعالى لنفسه، وتأول الصفات الخبرية، ونفى رؤية الله تعالى في الآخرة، ونفى صدور الشر عن الله، وإثباته للإنسان، ونفى خلق الله تعالى لأفعال الإنسان، وقال بالإرادة الحرة الإنسانية المطلقة.

وقال بخلق القرآن الكريم والوجوب على الله تعالى: - (فعل الصلاح والأصلح وإرسال الرسل وتحقيق الوعد والوعيد، وتكليف العباد ما يطيقونه.....)، ونفى الشفاعة المحمدية لأهل الكبائر من أمة الإسلام وخلودهم في النار، ونفى رحمة

الله تعالى، ومنته في دخول المؤمنين الجنة والاعتقاد بأن العمل الإنساني هو
الموجب لدخولها.

وقال بالخروج على الحاكم الجائر بالسيف، وإن سفكت الدماء، وتفرقت كلمة الأمة
!!!... وغير ذلك من الأمور العقديّة التي تحولت وكأنها مجموعة من القضايا
العقلية، والبراهين المنطقية، والتي لو سلك المعتزلة فيها مسلك أهل الحق أهل
السنة والجماعة، لكان للمعتزلة شأن عظيم آخر.

رابعاً:- لم تكن خطورة الفكر المعتزلي قديماً فحسب، بل يحاول بعض المفكرين
المعاصرين إحياءه من جديد، تحت مسميات:- (العقلانية والتطور والتيار الديني
المستتير والمعاصرة.....)، مقترنا هذا الإحياء بالتأثر بالفكر الغربي المادي
المعادي للإسلام، والذي يحاول تفسيره وفقاً للعقل الإنساني المجرد كمحاولة:-
جعل القرآن الكريم مصدراً وحيداً لشريعة الإسلام، وإنكار السنة النبوية المحمدية
كمصدر ثان لها، وتغيير الأحكام الشرعية قاطعة الدلالة، والحدود، والحجاب،
والإرث، وتعدد الزوجات، والطلاق.... وغير ذلك متأمرين عليه، حتى لا يبقى
منه إلا اسمه، ولا من شريعته إلا رسمه، فيصبح الإسلام ديناً بشرياً أساسه
الأهواء والآراء والبدع.

الهوامش والمراجع

- (١) أبو المظفر الأسفرايني (شاهفور بن طاهر ٤٧١هـ): التبصير في الدين / ت محمد زاهد الكوثري / طبعة الأنوار - مصر - عام ١٩٤٠ م ص ١٢/١٣
- أبو منصور البغدادي (عبد القاهر بن طاهر محمد ٤٢٩هـ): الفرق بين الفرق / ت محمد عثمان / مكتب ابن سينا - مصر - عام ١٩٨٨ م ص ٣٥، ٣٦
- (٢) الإيجي (عبد الرحمن ٧٥٦هـ): المواقف في علم الكلام / مكتبة المتنبى - مصر (د . ت) - ص ٧.
- (٣) العقاد (عباس محمود ١٩٦٤م): عبقرية على / دار نهضة مصر عام ١٩٧٧ ص ١٣١،٥
- أ. د. السنهوتي (محمد الأنور): مقدمة لدراسة علم الكلام / دار الثقافة - مصر - عام ١٩٨٨ م ص ٢١
- (٤) الشهرستاني (هبة الله أبو الفتح عبد الكريم ٤٥٨هـ): الملل والنحل. بهامش الفصل لابن حزم / مكتبة السلام العالمية - القاهرة ١٩٨٦م - ج ١ ص ٥٢
- (٥) أ د مذكور (إبراهيم): في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيق / دار المعارف عام ١٩٨٣ ج ٢ ص ٣٩
- (٦) الشهرستاني: الملل والنحل/ ج ١ ص ١٤١
- (٧) أ. د جميل عبد الله المصري: أثر أهل الكتاب في الفتن / مكتبة الدار الرياض عام ١٩٨٩ م ص ٣٢٠
- (٨) النبوختي (الحسن بن موسى ٣١٠هـ): فرق الشيعة / ت أد عبد المنعم الحفني / دار الرشاد - مصر - عام ١٩٩٢ م ص ٤٩-٥٤

- أ.د. العودة (سلمان) : عبد الله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة / دار طيبة -
السعودية عام ١٩٨٥ ص ٢٠٧
- (٩) الأشعري (أبو الحسن علي ٣٢٤هـ) : مقالات الإسلاميين / المكتبة العصرية -
بيروت عام ١٩٩٠م ج ١ ص ١١٥ ، أ.د. النشار (علي سامي) : نشأة الفكر الفلسفي
في الإسلام / دار المعارف عام ١٩٤٨م ج ١ ص ٢٩٠
- (١٠) الأشعري : مقالات ج ١ ص ٢٣٥
- (١١) أ. د الحجر (السيد رزق) : ابن الوزير اليميني ومنهجه الكلامي / الدار
السعودية للنشر عام ١٩٨٤ ص ٢٣٥
- (١٢) أ.د. جعفر (محمد كمال) : التصوف طريقة وتجربة ومذهباً / دار الكتب الجامعية -
مصر عام ١٩٧٠ م ص ٢١٧
- (١٣) أ. د الشافعي (حسن عبد اللطيف) : لمحات من الفكر الكلامي / دار الثقافة -
مصر - سنة ١٩٩٣ ص ٣١
- (١٤) القاضي (عبد الجبار الهمذاني ٤١٥هـ) : المختصر في أصول الدين / رسائل
العدل والتوحيد / أد محمد عمارة / مكتبة الشروق - مصر - عام ١٩٨٣م / ج ٢
ص ٢١٢
- (١٥) القاضي عبد الجبار : المغنى / تحقيق أ. د / محمود محمد خضيرى / الدار
المصرية للتأليف سنة ١٩٦٥ ج ٥ ص ٢٠٤ - ٢٤٥ بتصرف
- (١٦) الحاكم الجشمي (أبو سعيد المحسن بن محمد بن كرامة ٤٩٤هـ) : رسالة إبليس
إلى إخوانه المناحيس /
- ت حسين المدرسي / مكتبة البرلمان الإيراني - قم - عام ١٩٩٨م ص ٢٢ .
- القاضي عبد الجبار : المغنى / ج ٥ ص ٢١٥

الإمام ابن حنبل (أحمد بن محمد ٢٤١هـ): الرد علي الجهمية والزنادقة / ت صبري شاهين / دار الثبات - السعودية عام ١٤٢٤هـ ص ٧٦-٧٩

(١٧) الشريف المرتضي (علي بن الحسين ٤٣٦هـ): رسائل الشريف المرتضي / المجموعة الثالثة / رسالة (جمل العلم والعمل) / ت السيد الحسيني / منشورات دار القرآن - قم إيران عام ١٤٠٥هـ ص ١٢

القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب العدل ج ٨ ص ٣

(١٨) الشهرستاني: الملل والنحل ج ١ ص ٦١

(١٩) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة / ت عبد الكريم عثمان / مكتبة وهبة - مصر - ١٩٩٦م ص ١٣٩

(٢٠) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول ص ١٤٤-١٤٦ ، الشريف المرتضي: جمل العلم والعمل ص ١٨

(٢١) القاضي عبد الجبار: فضل الاعتزال ص ٣٢٠ نقلاً عن كتاب (تيارات الفكر الإسلامي) أد محمد عمارة ص ١٣١

(٢٢) الخياط (أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد ٣٠٠هـ): الانتصار / ت أم محمد حجازي / مكتبة الثقافة الدينية - مصر - عام ١٩٨٨م ص ١٣

الزمخشري (محمد بن عمر ٥٣٨هـ): الكشف / دار الريان عام ١٩٨٧م ج ١ ص ٣٩٦

(٢٣) القاضي عبد الجبار: المختصر في أصول الدين ص ٢٦٠

(٢٤) الشيخ عامر فالح: معجم ألفاظ العقيدة / ت العلامة ابن جبرين / مكتبة العبيكان - الرياض عام ١٤١٧هـ ص ٢٨٥

المعجم الفلسفي - نشر مجمع اللغة العربية عام ١٩٨٣م ص ١٣١

(٢٥) ابن سينا (الشيخ الرئيس أبو علي الحسين ٤٢٨هـ): عيون الحكمة / ت أد عبد

الرحمن بدوي / منشورات المعهد الفرنسي عام ١٩٤٥م ص ٥٧

ابن سينا: الرسالة العرشية - ضمن تسع رسائل في الحكمة - ص ٤،٣

(٢٦) أد/ الزحيلي (محمد مصطفى): الوجيز في أصول الفقه الإسلامي / وزارة

الأوقاف بقطر عام ٢٠٠٦م ص ٣٩١

(٢٧) الإيجي: المواقف في علم الكلام ص ٣٣١

(٢٨) ابن قيم الجوزية (محمد بن أبي بكر ٧٥١هـ): مفتاح دار السعادة / مكتبة

المتنبي ١٩٧٥م ج ١ ص ١٩٦

أد/ الحجر: محاضرات في الفلسفة الإسلامية / دار الثقافة ١٩٨٩م ص ١٦٧.

(٢٩) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول ص ٣٠٢

(٣٠) القاضي: المغني ج ٣ ص ٩١

(٣١) القاضي: شرح الأصول الخمسة ص ٥١٩

(٣٢) القاضي: شرح الأصول ص ٥٢١

(٣٣) الشريف الرضي (محمد بن الحسين ٤٠٦هـ): غرر الفوائد / ت محمد أبو

الفضل / دار الكتب الإسلامية بيروت ١٩٧٥م ج ٢ ص ٣٤٧

القاضي عبد الجبار: المغني / ج ٨ ص ١٧٢

(٣٤) القاضي عبد الجبار: متشابه القرآن / ت أد عدنان زرزور / الدار العالمية

بيروت ١٩٦٠م ج ٢ ص ٧٣٤

(٣٥) الشريف المرتضي: رسالة (جمل العلم والعمل) ص ١٨

(٣٦) الزمخشري: الكشاف: ج ٢ ص ٤٧٩ ، القاضي: المحيط بالتكليف ص ٢٣.

(٣٧) القاضي عبد الجبار: متشابه القرآن ص ١٩٤

(٣٨) المقبلي (صالح بن مهدي ١١٠٨هـ): العلم الشامخ / طبعة دار عيسى الحلبي / عام ١٩٦٧ م ص ٤٠٣

(٣٩) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول ص ٤٣ ، المغني ج ٦ ص ٧٧.

(٤٠) الشهرستاني: الملل والنحل ج ١ ص ٥٥.

(٤١) الجاحظ (عمرو بن بحر ٢٥٥هـ): الحيوان / ت عبد السلام هارون / دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٥٥ م ج ٥ ص ٥٤٣

الزمخشري: المنهاج في أصول الدين / ت عباس حسين / مكتبة مركز بدر العلمي - صنعاء ٢٠٠٣ م ص ١٣

(٤٢) الحاكم الجشمي: تحكيم العقول في تصحيح الأصول / ت عبد السلام الوجيه / مكتبة الجامع الكبير - صنعاء عام ٢٠٠٠ م ص ٢٥

(٤٣) القاضي: شرح الأصول الخمسة ص ٦٥

(٤٤) الزمخشري: الكشاف ج ١ ص ٢١٣

(٤٥) العمراني (يحيى بن أبي الخير ٥٥٨هـ): الانتصار في الرد علي المعتزلة القدرية الأشرار / ت أد عبد العزيز الخلف / مكتبة أضواء السلف - السعودية عام

١٩٩٩ م ج ١ ص ٢٠٩، ٢١٠

(٤٦) القاضي عبد الجبار: المغني ج ١٤ ص ٣٠٦ ، الزمخشري: المنهاج في أصول الدين ص ١٣

(٤٧) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص ٥١٥، ٥٠٨ ، الحاكم الجسّمي: رسالة إبليس ص ٢٤، ٢٥

(٤٨) الزمخشري: الكشاف ج ١ ص ٣٠١، ٢٧٣ ، القاضي عبد الجبار: مَثَابَةُ القرآن ج ٢ ص ٥٢٧

(٤٩) المقبلي: العلم الشامخ في إيثار الحق علي الآباء والمشايخ ص ١٨٧، ٣٥٧

القاضي عبد الجبار: متشابه القرآن ج ٢ ص ٥٢٧، الحاكم الجسّمي: تحكيم العقول في تصحيح الأصول ص ١٠٩

(٥٠) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول ص ٣٣٣

(٥١) القاضي عبد الجبار: المحيط بالتكليف ص ٣٩٢، ٣٩٣ ، الخياط: الانتصار ص ١٣٠

(٥٢) المختصر في أصول الدين ص ٢٣٩ ، الحاكم الجسّمي: رسالة إبليس ص ٤١، ٤٢

(٥٣) العلامة المقبلي: العلم الشامخ ص ٣٢٩ وما بعدها ، القاضي عبد الجبار: شرح الأصول ص ٣٥٤ - ٣٦٣

(٥٤) الحاكم الجسّمي: تحكيم العقول ص ٨٨ ، القاضي: متشابه القرآن ج ٢ ص ٥١٥

(٥٥) القاضي: متشابه القرآن ج ١ ص ١١٩

(٥٦) الزمخشري: الكشاف ج ٣ ص ٣٣٨ .

(٥٧) القاضي: تنزيه القرآن عن المطاعن ص ٢٠٢ ، الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص ٨٨

(٥٨) القاضي عبد الجبار: المختصر في أصول الدين ص ٢٣٩

الشريف المرتضى: إنقاذ البشر من الجبر والقدر ص ٣٠٨

(٥٩) القاضي عبد الجبار: تفسير متشابه القرآن ج ٢ ص ٤٢٢، ٥٣٣

(٦٠) الزمخشري: الكشاف ج ٢ ص ٢٠٣ ، القاضي: المغني ج ٨ ص ٣٢٩

(٦١) القاضي عبد الجبار: المحيط بالتكليف - تحقيق عمر عزمي - الدار المصرية للتأليف ١٩٦٨ م ج ١ ص ٢١

(٦٢) المقبلي: العلم الشامخ ص ٣٠٢، ٢٤٤، ٢٦٩ ، الحاكم الجشمي: رسالة إبليس ص ٤٨، ٤٩

(٦٣) الشريف المرتضى: رسالة (جمل العلم والعمل) ص ١٢

(٦٤) ابن تيمية (أحمد بن عبد الحلیم الحراني ٧٢٨هـ): العقيدة الواسطية / مجموعة الرسائل الكبرى / دار إحياء التراث العربي / بيروت عام ١٩٧٩ ص ١٠٧ - ١١٢ الإمام الشافعي (عبد الله بن إدريس): الفقه الأكبر / ت محمد فرغلي / مجلة الأزهر عام ١٤٠٦هـ ص ٣٠ - ٣٤

الإمام الدارمي (عثمان بن سعيد ٢٨٠هـ): الرد على الجهمية / ت بدر البدر / الدار السلفية - الكويت عام ١٩٨٥م ص ١٣، ١٤ ، الشيخ عامر عبد الله فالح: معجم ألفاظ العقيدة - تفسير كلمة العزيز - ص ٢٧٩

(٦٥) ابن تيمية: رسالة (الاحتجاج بالقدر) - مجموعة الرسائل الكبرى - بيروت - ج ٢ ص ١٢٠

- ابن القيم: مفتاح دار السعادة - مكتبة المتنبى - مصر - عام ١٩٨٥م ج ١ ص ٢٨٨
- (٦٦) أبو جعفر الوراق الطحاوي (٣٢١هـ): متن العقيدة الطحاوية / تقديم زهير الشاويش / المكتب الإسلامي - بيروت عام ١٣٧٩هـ - ص ٧، ٨، ١٣
- (٦٧) الخياط: الانتصار ص ٦٥ ، القاضي: المغني ج ١٣ ص ٢٩٣
- (٦٨) الحاكم الجشمي: تحكيم العقول - القسم الثالث (الكلام في التعديل والتجوير) ص ٨٣
- الشهرستاني: الملل والنحل ج ١ ص ٦١
- (٦٩) الأشعري: الإبانة عن أصول الديانة - المطبعة المنيرية عام ١٩٤٥م ص ٤٦
- (٧٠) ابن تيمية: رسالة الإرادة والأمر - الرسائل الكبرى - ج ١ ص ٣٥٦
- الحسنة والسيئة / دار الريان - مصر - سنة ١٩٨٨ ص ٥٩ - ٦٨
- (٧١) الشريف المرتضي: رسالة في علم الكلام / المكتبة الكاظمية عام ١٩٥٥م ص ٦٥
- القاضي عبد الجبار: المغني ج ١١ ص ٥٤
- (٧٢) القاضي عبد الجبار: تنزيه القرآن ص ٣٧١ ، المختصر في أصول الدين ص ٢٥٩
- (٧٣) الزمخشري: المنهاج في أصول الدين ص ١١
- (٧٤) الزمخشري: الكشف ج ١ ص ٣٣٣
- (٧٥) الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص ٩٥

الشريف المرتضى: إنقاذ البشر من الجبر والقدر/ من رسائل العدل والتوحيد/ ت أد
محمد عمارة/ مكتبة الشروق مصر ١٩٨٣م ج ٢ ص ٢٣١

(٧٦) الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص ٩٦ ، الشريف المرتضى: إنقاذ البشر من
الجبر والقدر ص ٢٣٢

(٧٧) المقبلي: الأرواح النوافخ لآثار إيثار الآباء والمشايخ - بذيل كتاب (العلم الشامخ
) ص ٥٩١ - ٥٩٣

الخياط الانتصار ص ١٢١ ، الزمخشري: الكشاف ج ٣ ص ٢٩٥

(٧٨) ابن تيمية: العقيدة الواسطية ص ١١٢

الشيخ الوداعي (مقبل بن هادي): صعقة الزلزال لنسف أباطيل الرفض
والاعتزال/ مكتبة صنعاء الأثرية عام ٢٠٠٢م ص ٣٧٨

(٧٩) ابن قيم الجوزية: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل /
تحقيق أد السيد سعيد محمود- دار الحديث سنة ١٩٩٤م ص ٧٥ - ٩٠ بتصرف

(٨٠) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص ٣٥٩ ، ٥١٢

(٨١) الشريف المرتضى: رسالة جمل العلم والعمل - من رسائل الشريف المرتضى -
ص ١٣

القاضي عبد الجبار: المختصر في أصول الدين ص ٢٥٧

(٨٢) الزمخشري: المنهاج في أصول الدين ص ١٧ ، الحاكم الجشمي: تحكيم

العقول ص ١١٧

القاضي عبد الجبار: المختصر في أصول الدين ص ٢٥٥ ، الحاكم الجشمي: تحكيم

العقول ص ١٢٢

(٨٣) القاضي عبد الجبار: المحيط بالتكليف ص ٢٢٨ ، المختصر ص ٢٥١ ، المغني

ج ١٣ ص ٣٩٠

الحاكم الجشمي: رسالة إبليس إلي إخوانه المناhuis ص ٢٤ ، تحكيم العقول ص ١٢٣
(٨٤) القاضي عبد الجبار: المغني ج ١١ ص ٧٨ ، ٧٩ ، شرح الأصول الخمسة ص

٦١٢ - ٦١٤

(٨٥) الزمخشري: الكشاف ج ٣ ص ٦١١ ، ج ٤ ص ٣٨٩

(٨٦) الإمام البخاري (محمد بن إسماعيل ٢٥٦هـ-) : الصحيح / ت أحمد شاكر - دار

الحديث - مصر - عام ١٩٨٥م / مجلد ٣ ج ٩ ص ٥٨٩

الإمام الطبراني (سليمان بن أحمد ٣٦٠هـ-) : المعجم الكبير / ت حمدي عبد المجيد

/ مكتبة العلوم والحكم - الموصل عام ١٩٨٣م ج ١ ص ٢٥٨

الإمام أحمد بن حنبل: المسند / مؤسسة قرطبة - مصر ٢٠٠١م / ج ٣ ص ٢١٣ حديث

رقم ١٣٢٨٩

(٨٧) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية / مكتبة الرياض الحديثة عام ١٩٨١م ج ١ ص

٢٨٠ - ٢٨٣

ابن حزم: الفصل ج ٤ ص ٥٣ ، ٥٤ .